

**الأسس العقلية
لرد رواية المغفل وقبولها
عند المحدثين**

إعداد

أحمد بن إبراهيم الجهني

مشرف تربوي

بوزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية

الأسس العقلية لرد رواية المغفل وقبولها عند المحدثين

أحمد بن إبراهيم الجهني

مشرف تربوي بوزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني: azrdfhny8@gmail.com

ملخص البحث:

يهدف البحث إلى إظهار عقلانية المحدثين ودقة منهجهم في قبول الأخبار وردّها، من خلال تحرير مصطلح الغفلة عند المحدثين، وهل الغفلة قاذح في ضبط الراوي أم في ضبطه وعدالته؟ كما يوضح مقاصد وإطلاقات علماء الحديث لمصطلح الغفلة في كتب الرجال، ويُفصّل الحكم في رواية المغفل؟، ويكشف ما تختص به الغفلة عن غيرها من المجرحات؟، وذلك من خلال دراسة تطبيقية على الرواة الموصوفين بالغفلة في الكتب الستة ، فجاء البحث كمحاولة لدراسة هذا المصطلح المهم، وقد تم تقسيم البحث إلى مقدمة، وتمهيد ومباحث تحتها مطالب _ كما هو المعتاد_ ثم ختمته بذكر أهم النتائج.

الكلمات المفتاحية: غفلة ، ضبط ، ضعيف ، تلقين ، قبول ، ردّ.

The rational foundations for rejecting the narration of the fool and its acceptance among the scholars of hadeeth

Ahmed Bn Ibrahim Alghny

Abstract:

The research aims to show the modern narrators rationality in their dealings concerning the acceptance or rejecting of the news through clarifying the inattentiveness or negligence term for the modern narrators and if the inattentiveness or negligence is a defect in the narrator adjustment or in his adjustment and justice? It also clarifies the purposes of the Scholars of Hadith releases of the term heedlessness in the books of men . The judgment is elaborated in the unqualified narration. It discloses the inattentiveness concern of the other memorization defects . This is performed in an applied study for the described narrators with the inattentiveness or negligence in the six books. The research came as an attempt to study this important term . The research was divided into: an introduction, preface, sections which include some issues, as usual, and it was then concluded with the most important results .

Keywords: inattention - control - weak - indoctrination - acceptance - response .

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، إله الأولين والآخرين، ومُنزِل القرآن المبين، والصلاة والسلام على خاتم المرسلين، وإمام الغر المحجلين، نبينا محمد وعلى آله الطاهرين، وصحبه ومن تبعه إلى يوم الدين.

وبعد ...

فإن السنة النبوية المطهرة، المصدر الثاني للتشريع الإسلامي، لذا فقد اهتم الصحابة { بها فتلقوها ونقلوها للمسلمين خالصة من شوائب التحريف، والتصحيف، والتبديل، فتلقتها الأمة الإسلامية بالقبول جيلا بعد جيل، حتى وصلت إلينا بيضاء نقية، وما زالت تحظى السنة المطهرة باهتمام العلماء واجتهادهم على مر العصور، وسيستمر هذا الاهتمام إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها .

ومن أشكال الاعتناء بالسنة النبوية وضع العلماء قواعد وضوابط للراوي والمروي لقبول الخطاب النبوي ، ورسموا القوانين لسلامة نقلها وضبطها؛ لتخليصها من تحريف المبطلين، فكانت بحق ميزانًا عظيمًا، ومنهجًا قويًا، لحماية الوحي المطهرة .

ولكون النقل هو السبيل لوصول الخطاب النبوي إلينا، شَمَّر العلماء في تنقيح وتحقيق قواعد القبول في النقل والناقل، فأرسوا شروط القبول التي يجب توافرها في الرواية والراوي، ومن أهم شروط القبول شرطاً العدالة والضبط، فنجدهم قد قسموا أنواعهما، وسبروا السبل في التثبت منهما، كما بيَّنوا الأسباب وأوجه الطعن فيهما، وهي العلة في ردِّ رواية الراوي، ومن هذه العلة علة الغفلة، التي تعدُّ أحد الأسباب القادحة في ضبط الراوي وعدالته، فلأهمية الموضوع ودقته، والتباس مصطلحه، وتداخله مع غيره من المجرحات، وغموض مقاصد العلماء في إطلاقه على الراوي، وتعلقه في قبول الخبر ورده، وقلّة من أوسع الكلام فيه، وندرة من أفردته بالتصنيف.

لذا أزمعت الرأي على ولوج الباب، سائلاً الله الرشيد والصواب، والمعونة والتسهيل، في صعود عقبة كؤود، رغم العلم المحدود، والذهن المكدود، والبضاعة المزجاة، فأدعو التوفيق والإلهام من الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

أولاً: أهداف البحث:

١- استنباط الأسس العقلية في قبول رواية المغفل وردّها.
٢- المقارنة بين الاعتبارات العقلية ، ومنهج المحدثين في الوقوف من رواية المغفل.

٣- ذكر الأقوال في رواية المغفل.

٤- إظهار حكم الرواة المتكلم فيهم بالغفلة بعد الدراسة التطبيقية في الكتب الستة.

ثانياً : أهميّة البحث:

وتتمثل فيما يأتي :

١- مكانة علم الحديث ، وأهميته، وشرف منزلته، لكونه المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي.

٢- تحرير مسألة مهمة من مسائل الجرح.

٣- قلة بل نُدرّة من أفرد الغفلة بمصنف .

٤- الجمع بين المذاهب المحكية والاعتبارات العقلية في رواية المغفل .

ثالثاً: أسباب اختيار البحث:

١- الجدة والأصالة التي يتسم بها هذا الموضوع، فمع كثرة من صنف في مجرّحات الضبط إلاّ بحثاً واحداً عالج بعض موضوعات الغفلة ولم يتطرق لبعضها.

٢- مكانة الضبط والعدالة في قبول الحديث ورده.

٣- وضع صورة متكاملة للغفلة والإعلال بها.

رابعاً: حدود البحث:

ستكون حدود البحث _بإذن الله_ مقسمة إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: في الأسس العقلية في اشتراط الضبط عامة، وفي رواية المغفل خاصة.

القسم الثاني: الأقوال والمذاهب في رواية المغفل ودراستها، والموقف من الرواية المتكلم فيهم بالغفلة في الصحيحين.

القسم الثالث: الدراسة التطبيقية للرواية الموصوفين بالغفلة في الكتب الستة.

خامساً: الدراسات السابقة:

(١) من خلال البحث والإطلاع في المكتبات الرقمية وجدت كثير ممن كتب في الضبط يذكر الغفلة كمطلب سريع في مصنفه دون التحرير ومناقشة الأقوال فيه.
(٢) وجدت بحثاً واحداً مفرداً في الغفلة، بعنوان "الغفلة وأثرها في الرواية عند المحدثين" للمؤلف الاستاذ الدكتور معتمد علي أحمد _مدرس الدراسات الإسلامية _ كلية الآداب _ جامعة أسيوط.

وقد تناول بحثه موضوع الغفلة في أربعة مباحث: أولها: حد الغفلة وعلاقتها بالضبط. وثانيها: اصطلاحات الغفلة عند المحدثين ومشتقاتها ونظائرها. وثالثها: أوصاف الرواة المعروفين بالغفلة. وأخرها: أثر الغفلة في رواية من وصف بها. وما تناولته في هذا البحث: موضحاً في خطة الدراسة.
سادساً: خطة البحث:

وتشتمل على مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة وفهارس.
المقدمة: وتشتمل على أهمية البحث وأهدافه وأسباب اختياره، وخبطته.
التمهيد:

المطلب الأول: تعريف الضبط لغة واصطلاحاً، وأقسامه.
المطلب الثاني: الأدلة الشرعية والاعتبارات العقلية لاشتراط الضبط.
المطلب الثالث: طرق التحقق من الضبط.
المبحث الأول: اطلاقات الغفلة وتعريفها وأسبابها وفيه أربعة مطالب:

- المطلب الأول: مقاصد الغفلة عند المحدثين.
- المطلب الثاني: تعريف الغفلة عند علماء الحديث .
- المطلب الثالث: أسباب الغفلة.
- المطلب الرابع: أقسام الغفلة.
- المبحث الثاني: الاسس العقلية والأقوال في رواية المغفل وفيه أربعة مطالب:
- المطلب الأول: الاعتبارات العقلية في قبول ورد رواية المغفل.
- المطلب الثاني: الأسباب الدافعة للرواية عن المغفل.
- المطلب الثالث: الأسباب في ردّ رواية المغفل.
- المطلب الرابع: المذاهب في حكم رواية المغفل.
- المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية للرواة المغفلين وفيه أربعة مطالب:
- المطلب الأول: الرواة المتكلم فيهم بالغفلة في الكتب الستة.
- المطلب الثاني: حكم رواية المغفل في الاعتبارات.
- المطلب الثالث: ما تختص به الغفلة عن مجرحات الضبط واسم رواية كثير الغفلة.
- الخاتمة.
- المصادر.
- الفهارس .

التمهيد

المطلب الأول

تعريف الضبط لغة واصطلاحاً

● لغة^(١):

ضبط الشيء: حفظه بالحزم، والرجل ضابط: أي حازم. والأضبط: الذي يعمل بكلتا يديه، ويقال: ضبط الرجل الشيء يضبطه ضبطاً، إذا أخذه أخذاً شديداً، وهو القوي على عمله، وقال الليث: لزمه لا يفارقه. وفي المعاجم اللغوية المعاصرة يقال: كلام مضبوط: أي مصحح، ومحكم ومتقن.

● اصطلاحاً:

اشتراط الضبط في نقل الأخبار أمر بدّهي، وفي نقل حديث النبي ﷺ سيكون أكد، لأنه وحي تقوم عليه الأحكام الشرعية، فلذا جاء اشتراط الضبط من العلماء في قبول الخبر كقرين للعدالة^(٢).

وقد عرف الضبط كثيرٌ من العلماء، قال الامام محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله: "ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أموراً منها ... وأن يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمع، ... حافظاً إن حدث به من حفظه، حافظاً لكتابه إن حدث من كتابه"^(٣).

وما ذكره الشافعي هو ما بينه ابن الأثير رحمه الله مع ذكر أطراف الضبط وأوقاته ويتضح جلياً اشتراط العلم بما يحيل إليه المعنى من الحديث فقال: "الضبط: هو عبارة عن احتياط في باب العلم، له طرفان:

(١) انظر صحاح تاج اللغة وصحاح العربية (١١٣٩/٣)، أساس البلاغة (١/ ٥٧٣)، غريب الحديث (١/ ٨٤)، جهمرة اللغة (١/ ٣٥٢)، النهاية في غريب الحديث (٣/ ٧٢)، تاج العروس (١٩/ ٤٣٩-٤٤٠)، معجم اللغة العربية المعاصرة (٢/ ١٣٤٥).

(٢) بحسن تعريف العدالة هنا، لأن الغفلة قادح مشترك في الضبط والعدالة، فهي تقدر في العدالة بصور محدودة، فتعريف العدالة: أن يكون مسلماً بالغا عاقلاً سليماً من أسباب الفسق وخوارم المُرُوَّة. انظر مقدمة ابن الصلاح (ص: ١٠٤)، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (ص: ٦٣).

(٣) الرسالة للشافعي (١/ ٣٧٠).

١. طرف وقوع العلم عند السماع.

٢. طرف الحفظ بعد العلم عند التَّكَلُّم.

حتى إذا سمع ولم يعلم، لم يكن شيئاً معتبراً ، كما لو سمع صياحاً لا معنى له، وإذا لم يفهم اللفظ بمعناه على الحقيقة، لم يكن ضبطاً، وإذا شك في حفظه بعد العلم والسماع، لم يكن ضبطاً^(١) ، ثم أتى ابن الصلاح رحمه الله فرسم الحدَّ للضبط بقوله: "أن يكون الراوي ضابطاً لما يرويهِ متيقظاً غير مغفل، حافظاً إن حدث من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حدث من كتابه، وإن كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالماً بما يحيل المعاني"^(٢).

وزيادة في التحرير والتدقيق نُفِرَّق بين الضبط والضابط كلاً على حده:

فالضابط: قال الطيبي: "من يكون حافظاً متيقظاً، غير مُغفَلٍ ولا ساهٍ ولا شاكٍ في حالتي التَّحْمُلِ والأداء"^(٣).

والضبط: قال ابن حجر: "أَنْ يُنْبِتَ ما سَمِعَهُ بحيثُ يتمكَّن من استحضاره متى شاء"^(٤).

• اقسام الضبط:

إن المتأمل في تعريف العلماء للضبط، يخلص إلى نتيجة حتمية في تقسيم الضبط وبيان أنواعه، فضبط الروايات يكون في عقل الراوي أو كتابه ، لذا قسموا الضبط إلى ضبطين: ضبط صدر ، وضبط كتاب ، وكل قسم له حدٌ خاص به. فضبط الصدر: هو إتقان القلب والحفظ، بأن يُنْبِتَ الراوي في صدره ما سَمِعَهُ من الحديث ورواته، بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء أن يحدث به. وضبط الكتاب: صيانة الكتاب لديه مُنذُ سَمِعَ فيه، حتى لا يتطرق الخلل إليه، إلى أن يؤدي الحديث منه أي الكتاب^(٥).

(١) جامع الأصول (١/ ٧٢).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص: ١٠٥).

(٣) الخلاصة في معرفة الحديث (ص: ٣٥).

(٤) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص: ٦٩).

(٥) المصدر السابق .

وحفظ الصدر كان المعتمد عليه في عهد الصحابة والتابعين^(١)، وذلك لصفاء الذهن، واتقاد العقل، وقوة الحافظة التي يحفز إليه الناس، مع عوامل أخرى تساعد على ضبط الصدر.

وأما حفظ الكتابة فهو بعد جريان القلم في التأليف، وبعد العهد، وطول السند، وكثرة الطرق، وتعدد المتون، وضعف الحفظ، والإنسان له حظ من النسيان، فكانت المرحلة تتطلب لزاماً أن يكتب بها المحدثون الحديث، لحفظه وصيانتته من الخل، ونقده من الدخل.

وضبط الصدر تختلف ملكته من شخص لآخر، فلذا تجد من الرواة من هو التام والخفيف، أو أنقص من ذلك، فالحفظ متقلب بتقلب الزمان والحال، فإن اختل كان خلله في الوهم، وكثرة الغفلة، والخطأ، والنسيان.

وأما ضبط الكتاب فهو تام متى ما سلم للراوي كتابه من التصحيف، والتحريف، والتغيير، والتبديل.

قال الملا قاري رحمه الله: "وأما ضبط الكتاب فالظاهر: أن كله تام لا يتصور فيه النقصان"^(٢).

(١) قال محمد صديق خان: "إعلم أن الضبط الذي يؤخذ في صحة الحديث كان له في الأمة المرحومة ثلاث أحوال:

الأول: كانوا يحفظون الأحاديث في زمن الصحابة والتابعين عن ظهر غيب ويقتصرون عليها وكان ضبطهم يومئذ في جودة الحفظ فقط.

الثاني: كانوا يكتبون الأحاديث في زمن تبع التابعين وأوائل المحدثين إلى الطبقة السابعة أو الثامنة وكان ضبط ذلك الوقت في تبيين الخط والاحتياط في الثقات والحركات والسكنات وتصوير الحروف ومقابلتها على أصولها الصحيحة وحفظ الكتاب عن العوارض الطارئة عليه ونحوها.

الثالث: أنهم أي الحفاظ صنفوا كتباً جمة في أسماء الرجال وغريب الحديث وضبط الألفاظ المشككة وصنفوا شروحا لها حافلة وتعرضوا بما يليق به التعرض والبحث عن أحوالها". الحطة في ذكر الصحاح الستة (ص: ١٣٠)

(٢) شرح نخبة الفكر الملا قاري (ص: ٢٤٩).

المطلب الثاني

الأدلة الشرعية والاعتبارات العقلية على اشتراط الضبط:

الأدلة الشرعية على اشتراط الضبط:

والأدلة على شرعية الضبط كثيرة، كقوله تعالى: {وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى} [البقرة: ٢٨٢] ويتضح الاحتياط للضبط والأمر بالنتيجه فقد يعتري الإنسان خلل في حفظه فيكون الاعتضاد بطرق أخرى .

وقوله تعالى: {وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا} [الإسراء: ٣٦] والمراد أن لا تقل ولا تتبع ما ليس لك علم فيه. وقوله ﷺ: «نَصَرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مَنَّا حَدِيثًا فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ ، فُرَبَّ حَامِلٍ فَفَقِهَ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، وَرَبَّ حَامِلٍ فَفَقِهَ لَيْسَ بِفَقِيهِ»^(١).

قال الخطابي: "كيف يؤديها كما سمعها ؟ من لم يتقن حفظها ، ولم يحسن وعيها، وكيف يبلغها من هو أفقه منه ؟ وهو لم يملك حملها فهو مغتصب الفقه حقه قاطع لطريق العلم على من بعده"^(٢).

وحرص العلماء على الضبط وأهميته للمرويات أمر ظاهر في أفعالهم وأقوالهم ، بل وجد منهم من يلقب بألقاب تدل على شدة ضبطه كمسعر^(٣)، والأعمش^(٤)، نُقْبَا بالمصحف، ولو أردت ذكر الأدلة على اعتبار الضبط، وعناية السلف فيه، لطال المقام، ولكن كما قيل: حسبك من القلادة ما أحاط بالعنق^(٥).

(١) أخرجه أبو داود في سننه كتاب العلم، باب فضل نشر العلم (٣/ ٣٦٠/٣٦٦٠) والترمذي في جامعه أبواب العلم عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع (٤/ ٣٩٣/٢٦٥٦)، والنسائي في الكبرى كتاب العلم، الحث على إبلاغ العلم (٥/ ٣٦٣/٥٨١٦)، وابن ماجه في سننه أبواب السنة، باب من بلغ علما (١/ ١٥٦ / ٢٣٠)، وقال الترمذي حديث حسن.

(٢) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع (ص: ١٥٣).

(٣) ذكر ابن أبي حاتم: "قال شعبة: كنا نسمى مسعرا المصحف". الجرح والتعديل (١/ ١٥٤).

(٤) ذكر الخطيب البغدادي: "كان الأعمش يُسمى المصحف من صدقه". تاريخ بغداد (١٠/ ٥).

(٥) الصناعتين الكتابة والشعر (ص: ١٧٣).

الاعتبارات العقلية لاشتراط الضبط:

لم يقتصر العلماء في قبول الخبر على العدالة وحدها، بل اشترطوا مع العدالة الضبط في قبول الحديث، وهذا أمر موافق للفطرة البشرية، بل يتطلبه العقل السليم، ويفرضه الواقع، لأن الخلل يتطرق للخبر من ناحيتين:

الأولى: من جهة عدالة الراوي.

الثانية: من جهة ضبط الراوي.

فقد يكون الراوي عدلاً مرضياً، لكن الذي يحطُّ روايته عن درجة القبول علةً في الضبط، لذا نجد العلماء لا يأخذون الحديث من أي أحد، بل ينتخبون ممن يُسمع منهم، كما يتركون آخرين رغم ديانتهم، وورعهم، إلا أنهم ليسوا من أهل الحديث، فقد نقل الإمام مسلم في مقدمة صحيحه عن أبي الزناد عن أبيه قال: "أدرکت بالمدينة مائة كلهم مأمون، ما يؤخذ عنهم الحديث يقال: ليس من أهله"^(١).

وقال مالك بن أنس رضي الله عنه "لقد أدرکت في هذا البلد _طيبة_ مشيخة لهم فضل، وصلاح، وعبادة، يحدثون، ما سمعت من أحد منهم حديثاً قط.

قيل له: ولم يا أبا عبد الله!؟

قال: لم يكونوا يعرفون ما يحدثون"^(٢).

وسأتناول الاعتبارات العقلية في اشتراط الضبط من ناحيتي الرواية والراوي.

القسم الأول: من ناحية الرواية:

١. الخبر يدور بين الصدق والكذب فلذا لابد من التأكد من ثبوته.

قال الآسنوي رحمه الله: "الجمهور على أن الخبر إما أن يكون صدقاً أو كذباً، فالصدق هو المطابق للواقع، والكذب غير المطابق"^(٣).

(١) مقدمة صحيح مسلم (١٥/١).

(٢) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي (ص: ٤٠٣).

(٣) التمهيد في تخريج الفروع على الأصول (ص: ٤٤٤).

وهذا ما يصح إنزاله وانطباقه على الرواية، فإما أن تكون الرواية ثابتة ومطابقة لما أخبر به النبي ﷺ أو يكون النقل مخالفاً عما أخبر به النبي ﷺ أو مُختلفاً عليه.

٢. الخبر يتأثر بفهم الناقل، لذا لابد من الاحتياط بضبط المفهوم عند الرواية بالمعنى.

الخبر المنقول إلينا يتأرجح بين النقل بالمعنى أو النقل بالنص، فإن كان النقل بالمعنى يجب أن يُثبت حينها أن ناقل الخبر قد أصاب المعنى على الوجه الحقيقي، لأن الأفهام تختلف، والتمكن اللغوي متفاوت بين الرواة، قال الحافظ ابن حجر: "وإنما يسلم ذلك فيما لم تتصرف الرواة في ألفاظه والطريق إلى معرفة ذلك أن تقل مخارج الحديث وتتق ألفاظه وإلا فإن مخارج الحديث إذا كثرت قل أن تتق ألفاظه لتوارد أكثر الرواة على الاختصار على الرواية بالمعنى بحسب ما يظهر لأحدهم أنه وافٍ به، والحامل لأكثرهم على ذلك أنهم كانوا لا يكتبون ويطول الزمان فيتعلق المعنى بالذهن فيرتسم فيه ولا يستحضر اللفظ فيحدث بالمعنى لمصلحة التبليغ ثم يظهر من سياق ما هو أحفظ منه أنه لم يوف بالمعنى"^(١).

ومثال تأثر الرواية بفهم الراوي إذا أتى بها على غير المعنى الصحيح: قال إسماعيل ابن علية: "روى عني شعبة حديثاً واحداً فأوهم فيه، حدثته عن عبد العزيز بن صهيب، عن أنس: «أن النبي ﷺ نهى أن يتزعفر الرجل»^(٢) فقال شعبة: "إن النبي ﷺ نهى عن التزعفر".

قلت: أفلا ترى إنكار إسماعيل على شعبة روايته هذا الحديث عنه على لفظ العموم في النهي عن التزعفر، وإنما نهى عن ذلك للرجال خاصة، وكأن شعبة قصد المعنى، ولم يفطن لما فطن له إسماعيل، فلهذا قلنا: إن رواية الحديث على اللفظ أسلم من روايته على المعنى"^(٣).

ومما يدخل تحت هذا النوع رواية الحديث مختصراً .

(١) فتح الباري (١٣/٢٤٨).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب اللباس، باب النهي عن التزعفر للرجال (٧/١٥٣/٥٨٤٦)، ومسلم في صحيحه كتاب اللباس والزينة، باب نهى الرجل عن التزعفر (٦/١٥٥/٢١٠١).

(٣) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي (ص: ٣٨٩).

القسم الثاني : من ناحية الراوي:

١. النقص الجبلي البشري الذي لا ينفك منه راوٍ كالنسيان والسهو والغفلة والخطأ والوهم.

فالراوي مهما بلغ من شدة الحفظ والإتقان، إلا أنه عرضة للسهو والغفلة والنسيان، خاصة إن كان من المكثرين في الرواية، لذا قال ابن معين: "من لا يخطيء في الحديث فهو كذاب" (١).

ومثال تعرض الحافظ المتقن لشيء من علل الضبط: فهناك أبا بسطام شعبة وما أدراك ما شعبة في الحفظ والإتقان، قال الثوري: "شعبة أمير المؤمنين في الحديث" (٢)، ورغم هذه المنزلة العلية، ورد عليه الخطأ، قال أحمد: "كان شعبة يقلب أسامي الرجال" (٣)، وأضراب هذه الأمثلة كثيرة.

وقال ابن حبان: "والغالب على من يحفظ ويحدث من حفظه أن يَهم وليس من الإنصاف ترك حديث شيخ ثبت صحت عدالته بأوهام يَهم في روايته ولو سلطنا هذا المسلك للزمن ترك حديث الزهري وابن جريج والثوري وشعبة لأنهم أهل حفظ وإتقان وكانوا يحدثون من حفظهم ولم يكونوا معصومين حتى لا يهملوا في الروايات بل الاحتياط والأولى في مثل هذا قبول ما يروى الثبت من الروايات وترك ما صح أنه وهم فيها ما لم يفحش ذلك منه حتى يغلب على صوابه فإن كان كذلك استحق الترك" (٤).

٢. تغيير الراوي لعلّة عارضة.

قد يكون الراوي حافظاً متقناً، إلا أنه قد عُرض له عارضٌ علٌّ فيه ضبطه، والأسباب للعوارض كثيرة أورد طرفاً منها على سبيل المثال لا الحصر:

أ. حفظه في موطن دون آخر .

(١) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣/ ٥٤٩).

(٢) التاريخ الكبير للبخاري (٤/ ٢٤٥).

(٣) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروزي (ص: ٥٤).

(٤) الثقات لابن حبان (٧/ ٩٧-٩٨).

ب. ذهاب البصر.

ت. احتراق الكتب .

ث. الرواية من الحفظ ممن هو صاحب كتاب.

٣. استحالة الضبط المطلق للرواة.

قال ابن معين: "من لا يخطيء في الحديث فهو كذاب".

وقال ابن حبان: "والغالب على من يحفظ ويحدث من حفظه أن يَهَم".

المطلب الثالث

طرق التحقق من ضبط الرواة

إن معرفة ضبط الرواة عمل في غاية المشقة والصعوبة، فهو يحتاج إلى استقراء كبير في علوم الحديث المتنوعة، وإطلاع على أقوال العلماء في الرواة والروايات، مع تيقظ في الذهن، وفهم في أعمال الموازنات، وحسن سبر وتقسيم، وقد سلك العلماء طرائق عددًا في التثبت من ضبط الرواة، اذكرها مفقطة للإيجاز.

١. التحكيم الخارجي:

ويقصد بذلك عرض روايات الراوي على روايات الثقات المتقنين، فإن وافقهم ولو من حيث المعنى فيعتبر ضابطاً، ولا تضر مخالفته النادرة لهم، فإن كثرت مخالفته لهم، اختل ضبطه ولم يحتج بحديثه^(١).

٢. التحكيم الداخلي:

ويراد بذلك مقابلة محفوظ الراوي برواياته التي رواها قبل زمن^(٢)، وهذه الوسائل لا تذكر في كتب المصطلح غالباً وإنما في تذكر في كتب الرجال.

٣. الاختبارات:

أ. اختبار الشيخ بإدخال بعض الروايات في مروياته، كما فعل يحيى بن معين في امتحانه لشيخه الفضل بن دكين^(٣).

(١) انظر معرفة أنواع علوم الحديث (ص/ ١٠٦)، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١/ ٣٥٨).
(٢) ذكر أن هشام بن عبد الملك فعل ذلك مع الإمام ابن شهاب الزهري، فقد ذكر ابن عساكر: "أن هشام بن عبد الملك سأل الزهري أن يُملئ على بعض ولده فدعا بكتابت فأملئ عليه أربعمئة حديثاً، ثم خرج الزهري من عند هشام، قال: أين أنتم يا أصحاب الحديث؟
فحدثهم بتلك الأربعمئة الحديث، ثم أقام هشام شهراً أو نحوه، ثم قال هشام للزهري: إن ذلك الكتاب الذي أمليت علينا قد ضاع.
قال الزهري: لا عليك ادع بكتابت؛ فدعا بكتابت، فحدثه بالأربعمئة الحديث، ثم قابل هشام بالكتاب الأول فإذا هو لا يغادر حرفاً واحداً". المعرفة والتاريخ (١/ ٦٤٠)، تاريخ دمشق لابن عساكر (٥٥/ ٣٣٢).
(٣) انظر تاريخ بغداد (١٢/ ٣٥٣).

ب. اختبار الشيخ بقلب الأسانيد كما فَعَلَ أهل بغداد عند امتحانهم أمير المؤمنين في الحديث محمد بن إسماعيل البخاري^(١).

٤. الطرق التي تُعرف بها العدالة:

يضاف لم سبق، جميع المسالك التي تُعرف بها عدالة الراوي، فهي ترجح جانب الضبط لديه متى ما عزت الطرق، ومثال ذلك: التنصيص من عالم عارف، والاستفاضة والشهرة بأنه حافظ ضابط للمرويات، والتوثيق الضمني .

(١) انظر تاريخ بغداد (٢/ ٣٤٠-٣٤١)، هدي الساري (١/ ٢٤٠).

المبحث الأول

تعريف الغفلة واطلاقاتها وأسبابها وأقسامها

- **المطلب الأول:** تعريف الغفلة لغة واصطلاحًا.
- **المطلب الثاني:** مقاصد الغفلة عند المحدثين.
- **المطلب الثالث:** أسباب الوقوع في الغفلة.
- **المطلب الرابع:** أقسام الغفلة.

المبحث الأول

تعريف الغفلة وإطلاقاتها وأسبابها وأقسامها

المطلب الأول

تعريف الغفلة لغة واصطلاحاً

● الغفلة لغة^(١):

الغين والفاء واللام أصل صحيح يدل على ترك الشيء سهوًا، وربما كان عن عمد، ويقال أغفله: تركه وسها عنه، وأنشد ابن بري في الغفول:
فأبك هلا والليالي بغرة تدور وفي الأيام عنك غفول
والمُغفل: من لا فطنة له. وفلان عُفل: لم تسمه التجارب، والعُفل: المقيد لا يرجى خيره ولا يخشى شره.

الغفلة لفظة دارجة ومعنى معروف، يتم تداوله بين الناس للمعنى الظاهر منه، وهو السهو عن الشيء، لذا جاءت تعبيرات العلماء للغفلة حول السهو عن الشيء. جاء في المصباح المنير: غيبة الشيء عن بال الإنسان وعدم تذكره له^(٢). وللفيروزآبادي تعريف لطيف بأن الغفلة: سهوٌ يعتري من قلة التحفظ والنتيظ^(٣). ويحسن بنا أن ننبه على أن علماء الحديث استعملوا لفظ الغفلة لاعتبارات مختلفة، فتارة يتوافقون فيها مع التعريف المذكور، وتارة يقصدون فيها معانٍ أخرى، سنتذكر عند الحديث عن إطلاقات الغفلة.

● تحرير مصطلح الغفلة:

سوف أسلك في تعريف الغفلة مسلكاً أجمع فيه مقاصد العلماء بقدر علمي المحدود وذهنني المكدود سائلاً الله التوفيق والسداد .

(١) انظر العين (٤/٤١٩)، مقاييس اللغة (٤/٣٨٦)، لسان العرب (١١/٤٩٧)، الإبانة في اللغة العربية (٣/٥٩٧)، الفائق في غريب الحديث (٣/٧٧).

(٢) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (٢/٤٤٩).

(٣) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز (٤/١٤٠).

فالتعريف المشهور للغفلة في كتب المصطلح مداره، أنه خللٌ في عقل الراوي يؤثر على تمييز الصواب من الخطأ^(١). وهذا التعريف قد يُحمل على الغالب العام ممن وصف بالغفلة.

أما حدُّ الغفلة الجامع لكل اطلاقات علماء الحديث، فالذي ظهر لي بعد الدراسة والاستقراء لاطلاقاتهم هو:

خلل في عقل الراوي قد يؤثر في ضبطه، أو عدالته، أو عليهما، وقد لا يؤثر عليهما.

(١) انظر فتح المغيـث بشرح ألفية الحديث (٣/ ٢)، المصطلحات الحديثية بين الاتفاق والافتراق (ص: ٢٦٣).

المطلب الثاني

مقاصد الغفلة عند المحدثين

مما يتنبه إليه أن مجرد وصف الراوي بالغفلة ليس كافيًا في جرحه وإن كانت مشعرة بذلك_ وإنما يحتاج إلى تقيد بألفاظ تدلُّ على الطعن فيه كقولهم (بشدة أو كثرة) أو غيرها من الأوصاف^(١)، وعند النظر في كتب الرجال نجد علماء الحديث يطلقونها على معانٍ مختلفة، تتلخص في ثلاثة مقاصد:

الأول: البَلَه والَعْتَه.

مثال: عباد بن كثير الثقفي البصري.

قال أحمد: هو أسوأ حالًا من الحسن بن عماره، وأبي شيبه، روى أحاديث كذب لم يسمعها، وكان صالحًا. قلت: فكيف روى ما لم يسمع؟! قال البَلَه والَعْتَه^(٢).

ومثاله: إسماعيل بن عبد الله بن أويس الأصبحي . قال ابن معين: صدوق، ضعيف العقل ليس بذاك^(٣). وقال أبو حاتم: محله الصدق، وكان مغفلاً^(٤).

ومثاله: عبيس بن ميمون أبو عبيدة التيمي. قال ابن حبان: كان شيخًا مغفلاً يروي عن الثقات الأشياء الموضوعات توهمًا؛ لا تعمدًا، فإذا سمعها أهل العلم سبق إلى قلوبهم أنه كان المتعمد لها^(٥).

الثاني: سلامة الصدر .

مثاله: يونس بن أبي إسحاق عمرو بن عبد الله الهمداني السبيعي أبو إسرائيل. قال ابن أبي حاتم: كان فيه غفلة وكانت فيه سجية^(٦).

(١) نجد أن العلماء يسلكون مسلكين في وصف الراوي بالغفلة: فالمسلك الأول: الوصف المطلق: وهو وصف الراوي بالغفلة المجردة. كقولهم: فلان مغفل أو فيه غفله. المسلك الثاني: الوصف المقيد: وهو وصف الراوي بالغفلة المبينة والمقيدة بالسبب. كقولهم: غفل عن صناعة الحديث، أو عن حفظه، أو عن إقائه. وتظهر هذه المسالك في الدراسة التطبيقية بوضوح.

(٢) الجرح والتعديل (٦/ ٤٣٣/٨٤). ويتنبه إلى أن من قَبِلَ التلقين قد يوصف بالغفلة، فالوصف بقبول التلقين يُعدُّ من صيغ ومرادفات الغفلة أحيانًا، وكذلك من وصف بقلة الفهم، وعدم المعرفة، لذا يظهر أهمية معرفة مقاصد علماء الحديث في إطلاقهم الغفلة.

(٣) الجرح والتعديل (٢/ ٦١٣/١٨١).

(٤) المصدر السابق.

(٥) المجروحين لابن حبان (٢/ ٨٢١/١٨٦).

(٦) الجرح والتعديل (٩/ ١٠٢٤/٢٤٣).

ومثاله: عُندَر محمد بن جعفر. كانت فيه غفلة إلا أنها لم تؤثر في روايته^(١).

ومثاله: عمران بن ملحان أبو رجاء العطاردي،^(٢).

قال ابن عبد البر: كان ثقة، وكان فيه غفلة^(٣).

الثالث: نقص الضبط وقلة الفهم .

مثاله: زهير بن مالك، أبو الوازع، قال أحمد: كانت فيه غفلة شديدة، وحديثه صالح^(٤).

ومثاله: : عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي، قال الدارقطني: يترك، وهو مغفل، وقال ابن خزيمة: لا أحتج به لسوء حفظه^(٥).

ومثاله: عون بن عمارة القيسي أبو محمد البصري. وقال ابن حبان: كانت فيه غفلة ورداءة حفظ^(٦).

ومثاله: موسى بن عبيدة بن نَشِيط الرِّبَدي. قال ابن حبان: كان من خيار عباد الله نسكا وفضلا وعبادة وصلاحا إلا أنه غفل عن الإتيان في الحفظ حتى يأتي بالشيء الذي لا أصل له متوهما ويروي عن الثقات ما ليس من حديث الأثبات من غير تعمد له؛ فبطل الاحتجاج به^(٧).

(١) الجرح والتعديل (٧/ ٢٢١/ ١٢٢٣).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٤٣٠/ ٥١٧١).

(٣) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/ ١٢١١/ ١٩٧١).

(٤) الجرح والتعديل (٣/ ٥٨٦/ ٢٦٦٦)، ميزان الاعتدال (٢/ ٨٣/ ٢٩١٧).

(٥) انظر المجروحين لابن حبان (٢/ ٥٣/ ٢)، ميزان الاعتدال (٢/ ٣٥٣ - ٤٠٥٦/ ٣٥٤)، تقريب التهذيب (ص: ٢٨٥/ ٣٠٦٥).

(٦) انظر تقريب التهذيب (ص: ٧٥٨/ ٥٢٢٤)، تهذيب التهذيب (٨/ ١٧٣/ ٣١٢).

(٧) انظر المجروحين لابن حبان (٢/ ٢٣٤/ ٩٠٧)، تقريب التهذيب (ص: ٥٥٢/ ٦٩٨٩)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٦٣٦/ ٣٥٦).

المطلب الثالث

أسباب الوقوع في الغفلة

الغفلة من مجرحات الضبط، ومن المعلوم أن لكل مجرح في العدالة أو الضبط سبب، وهذه الأسباب قد تتعدد لهذا المجرح وقد لا تتعدد، بل قد تتداخل هذه الأسباب فتكون صالحة لأكثر من مجرح وقد يكون الفرق بينها لطيف، فمن مجرحات الضبط (الغفلة والغلط) وهما متقاربان إلا أن لكل واحد منهما موطن يُعرف فيه من أين نشأ الخل؟ فغالب الغفلة تكون في مجالس التحمل والسماع، والغلط في مجلس الأداء، قال الدهلوي: "فالغفلة في السماع وتحمل الحديث، والغلط في الإسماع والأداء"^(١). لذا اشترط أن يكون الراوي يقظاً فطناً عند التَّحَمُّل، غير مغفل، وغير مشغول البال بأمر آخر وقت السَّماع في مجلس الشَّيخ، حتى لا يفوته شيئاً هـ، أو يتحمل غلطاً عند السماع.

وأسباب الغفلة متنوعة ذكر منها شيخ الاسلام ابن تيمية _رحمه الله سبعة_ وهي كما يلي:

- ١) الاشتغال عن هذا الشأن بغيره فلا ينضبط له ككثير من أهل الزهد والعبادة.
- ٢) الخلو عن معرفة هذا الشأن.
- ٣) التحديث من الحفظ؛ فليس كل أحد يضبط ذلك.
- ٤) أن يدخل في حديثه ما ليس منه ويزور عليه.
- ٥) أن يركن إلى الطلبة فيحدث بما يظن أنه من حديثه.
- ٦) الإرسال وربما كان الراوي له غير مرضي.
- ٧) التحديث من كتاب لإمكان اختلافه.

فلهذه الأسباب وغيرها اشترط أن يكون الراوي حافظاً ضابطاً معه من الشرائط ما يؤمن معه كذبه من حيث لا يشعر^(٢).

(١) مقدمة في أصول الحديث (ص: ٦٩).

(٢) مجموع الفتاوى (١٨/٤٥).

المطلب الرابع

أقسام الغفلة

الجادة عند المحدثين أن الغفلة من مجرحات الضبط، إلا أنها قد تكون جرحاً في عدالة الراوي أيضاً، وذلك في حالات خاصة قلّ من يُنبه عليها، كمن فحّشت غفلته فأصبح بمنزلة المعتوه، أو كثر قبوله التلقين دون معرفة، فهذه الوصف بسبب نقص في العقل الذي هو جوهر العدالة.

فهذا الخلل المتفاوت في الضبط، الناجم عن أسباب الغفلة المتعددة، يدفعنا إلى توضيح أقسام الغفلة، وأنها قسمان:

● الأول : الغفلة المطلقة:

بأن يشتهر الراوي بعدم الوعي عند التحمل، وعدم الحفظ عند الأداء، فتكون ملازمةً له في جميع أو جُلِّ روايته. قال الباقلاني: "ومن عُرف بكثرة السهو، والغفلة، وقلة الضبط رُدَّ حديثه"^(١)، أكان هذا الوصف القادح بسبب الخلو عن معرفة هذا الشأن، أم الركون للطلبة، أم الاشتغال عن الحديث بغيره، أم غيرها من الأسباب، فهو قدحٌ في ضبط الراوي وإتقانه.

وهناك صورة أخرى لملازمة الغفلة للراوي إلا أن الجرح فيها يتجه إلى القرح في العدالة لا الضبط، قال السرخسي: "إن تقاحش ما به من الغفلة حتى ظهر ذلك في أغلب أموره، فهو بمنزلة المعتوه، لأن ما يلزم من النقصان في المرء بطريق العادة يجعل يمنزلة الثابت بأصل الخلقة"^(٢). وذلك كمن تساهل في قبول التلقين، والإصرار عليه، مع وضوح الخطأ فيه، فهذا ينافي العدالة.

(١) الكفاية في علم الرواية (ص ١٥٢).

(٢) أصول السرخسي (٣٧٣/١).

● الثاني: الغفلة المقيدة:

تطراً هذه الغفلة على الراوي في حالات خاصة، غير ملازمة له، فتقع منه في أوقاتٍ دون أوقات، أو حالاتٍ دون أخرى، كمن يتساهل في النوم أو اللعب في مجلس التحمل^١.

(١) قال السخاوي: "لا يضر في كل من التحمل والأداء النعاس الخفيف الذي لا يختل معه فهم الكلام، لا سيما من الفطن، فقد كان الحافظ المزي ربما ينعس في حال إسماعه، ويغلط القارئ أو يزل فيبادر للرد عليه، وكذا شاهدت شيخنا غير مرة". فتح المغيـث بشرح ألفية الحديث (٢/ ١٠٤).

المبحث الثاني

الاعتبارات في رواية المغفل

- **المطلب الأول :** الاعتبارات العقلية في قبول ورد رواية المغفل.
- **المطلب الثاني :** الأسباب الدافعة للرواية عن المغفل.
- **المطلب الثالث :** الأسباب في ردّ رواية المغفل.
- **المطلب الرابع :** حكم رواية المغفل.

المطلب الأول

الاعتبارات العقلية في قبول وردّ رواية المغفل

١. تعدد المقاصد في تعريف الغفلة.

مما تقررا سابقاً أن للعلماء ثلاثة مقاصد في اطلاقاتهم للغفلة^(١)، مما يجعل الدارس شديد التحري والبحث للوقوف على المقصد المراد في وصف ذلك الراوي، لأن ذلك يؤثر في الحكم عليه وعلى روايته قبولاً ورداً.

٢. إمكانية الخطأ والصواب من الرواة.

وقوع الخطأ والصواب من الرواة في الرواية أمر متفق عليه، وعلى وقوعه، والمغفل هو أحد أجناس هؤلاء الرواة الغلط والإصابة في الخبر جبلة بشرية لا يسلم منها أحد، والشواهد على خطأ الرواة الثقات كثيرة، وكما قال ابن معين: من لم يغلط فهو كذاب.

٣. الحكم متعلق بالعلة.

الحكم برد الرواية متعلق بالعلة، فمتى ما انتفت العلة قبلت الرواية، قد يكون المغفل ضابطاً لكتابه فلا يروي من حفظه أبداً، فتقبل روايته لانتفاء علة الغفلة، وهو ما كان يفعله صاحبي الصحيح، ومثال ذلك عُندَر محمد بن جعفر الهذلي أبو عبد الله البصري، قال ابن المبارك: "إذا اختلف الناس في حديث شعبة، فكتاب عُندَر حكم بينهم"، وقال ابن مهدي: "كنا نستفيد من كتب عُندَر في شعبة وكان وكيع يُسميه: الصحيح الكتاب"^(٢).

(١) ذكر في المبحث الأول مقاصد اطلاق المحدثين للفظ الغفلة وأنها على ثلاثة أقسام وهي:

أ. يطلقون الغفلة ويريدون بها سلامة الصدر.

ب. يطلقون الغفلة ويريدون بها خفة الضبط وقلة الفهم.

ت. يطلقون الغفلة ويريدون بها شدة البله والعتة.

(٢) الجرح والتعديل (٧/ ٢٢١/ ١٢٢٣).

٤. تعدد مراتب المغفل.

الغفلة لها درجات فقبول رواية المغفل وردها تتعلق بحاله ومقدار الغفلة في رواياته، فمن كانت غفلته يسيرة، كنقصٍ خفيفٍ في الضبط ، فهذا يُحكم عليه بما يناسب ما أصيب به من علة، ومن كان شديد الغفلة أو قاذحة في عدالته فترد روايته.

٥. تقيد الغفلة .

قد تكون الغفلة مقيدة أو عارضة في زمن ، أو شيخ ، أو بلد .

المطلب الثاني

الأسباب الدافعة للرواية عن المغفل

● العلة في الرواية عن المغفلين:

عند النظر في روايات الضعفاء والمتروكين يرد على الذهن بعض الاعتراضات ومنها ما أورده الإمام النووي في شرح مسلم ، وهو لماذا العلماء ينقلون ويروون أحاديث المغفلين والضعفاء والمتروكين؟!، خاصة بعد العلم بأنه لا تقبل رواياتهم، ولا يحتج بها .

فقال النووي في شرح مسلم^(١): قد يقال لم حدث هؤلاء الأئمة عن هؤلاء المغفلين، والضعفاء، والمتروكين مع علمهم بأنهم لا يحتج بهم؟! فقال: ويجاب عنه بأجوبة:

الأول: أنهم رووها ليعرفوها وليبينوا ضعفها لئلا يلتبس في وقت عليهم أو على غيرهم أو يتشككوا في صحتها . قال سفيان الثوري: "إني أحب أن أكتب الحديث على ثلاثة أوجه:

(١) حديث أكتبه أريد أن أتخذه ديناً .

(٢) وحديث رجل أكتبه فأوقفه لا أطرحه ولا أدين به .

(٣) وحديث رجل ضعيف أحب أن أعرفه ولا أعابأ به"^(٢)

ولأجل هذا كان ابن معين يكتب حديث معمر عن أبان عن أنس، فقد روي عن الاثرم قال: "رأى أحمد بن حنبل يحيى بن معين بصنعاء يكتب صحيفة معمر، عن أبان، عن أنس، فإذا اطلع عليه إنسان كتّمه، فقال له أحمد: تكتب صحيفة معمر عن أبان، وتعلم أنها موضوعة، فلو قال لك قائل: أنت تتكلم في أبان ثم تكتب حديثه على الوجه !!

(١) شرح النووي على مسلم (١/ ١٢٥).

(٢) جامع بيان العلم وفضله (١/ ٣٣٠).

فقال: **رحمك الله** يا أبا عبد الله، أكتب هذه الصحيفة عن عبد الرزاق، عن معمر، على الوجه فأحفظها كلها، وأعلم أنها موضوعة، حتى لا يجيء بعدُ إنسان، فيجعل بدل أبان، ثابتاً، ويرويها عن معمر، عن ثابت، عن أنس، فأقول له: كذبت، إنما هي عن معمر عن أبان، لا عن ثابت" (١).

الثاني : أن الضعيف يُكتب حديثه ليعتبر به، أو يُستشهد كما قدمناه في فصل المتابعات ولا يحتج به على انفراده .

الثالث : أن روايات الضعفاء يكون فيها الصحيح والضعيف والباطل فيكتبونها ثم يُميز أهل الحديث والإتقان المقبول منها والمردود، وهذا يسيراً عليهم، معروفٌ عندهم، وبه احتج سفيان الثوري **رحمه الله** حين نهى عن الرواية عن الكلبي، فقيل له: "أنت تروي عنه! فقال: أنا أعلم صدقه من كذبه" (٢).

الرابع : أنهم قد يروون عنهم أحاديث الترغيب والترهيب وفصائل الأعمال والقصاص وأحاديث الزهد ومكارم الأخلاق ونحو ذلك مما لا يتعلق بالحلال والحرام وسائر الأحكام، وهذا الضرب من الحديث يجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل فيه، لذا قال الإمام الأوزاعي: "تعلم ما لا يؤخذ به كما تتعلم ما يؤخذ به" (٣).

(١) التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح (١/ ٢٩٠)، شرح علل الترمذي (١/ ٣٨٣).

(٢) المجروحين لابن حبان (٢/ ٢٥٦).

(٣) جامع بيان العلم وفضله (١/ ٣٣٠).

المطلب الثالث

الأسباب في ردّ رواية المغفل

● العلة في ردّ رواية المغفل:

كما أن هناك أسباباً ذكرها العلماء في الرواية عن المغفل، فكذلك هناك أسباب لرد رواية المغفل، وبعض هذه الأسباب قد نص عليها العلماء ، وبعضها من مقتضيات شروطهم في قبول الرواية، فمن الأسباب في رد رواية المغفل ما يلي:

(١) **عدم اليقظة في مجالس السماع**، وهذه العلة كفيلة بترك حديث الراوي عند المحدثين، فمن لم يكن يقظاً في مجلس السماع فهو لا يؤتمن أوعى الحديث أم لا؟! قال ابن الأثير: "لا تُقبل رواية من عرف باللعب واللهو والهزل في أمر الحديث"^(١).

وقال أبو عمرو بن الصلاح الدمشقي: "لا تقبل رواية من عرف بالتساهل في سماع الحديث"^(٢).

(٢) **قبول التلقين**، لعدم معرفته حديثه، قال ابن حبان: "ومن قبل التلقين يهيم من حيث لا يعلم، فيظهر من حديثه المعضلات"^٣ وكذب من حيث لم يعلم، والذي يجسر على قبول التلقين فقد جازف في عدم التثبت. قال الحميدي: "من قبل التلقين تُرك حديثه الذي لحن فيه"^(٤).

(٣) **الاعتماد على الطلبة** لأنهم يدخلون في حديثه ما ليس منه ، كما حدث لابن لهيعة بعد احتراق كتبه^(٥).

(١) جامع الأصول (١/ ٧٧).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص: ١١٩).

(٣) المجروحين لابن حبان (٣/ ٢٤).

(٤) الكفاية في علم الرواية (ص: ١٤٩).

(٥) ذكر الخطيب أن يحيى بن حسان ، يقول : " جاء قوم ومعهم جزء ، فقالوا ا: سمعناه من ابن لهيعة ، فنظرت ، فإذا ليس فيه حديث واحد من حديث ابن لهيعة ، فجننت إلى ابن لهيعة فقلت: هذا الذي حدثت به ليس فيه حديث من حديثك ، ولا سمعتها أنت قط ، فقال: ما أصنع يجيبوني بكتاب فيقولون: هذا من حديثك ، فأحدثهم به". قلت: وكان عبد الله بن لهيعة سيء الحفظ واحترقت كتبه ، وكان يتساهل في الأخذ ، وأي كتاب جاءوه به حدث منه ، فمن هناك كثرت المناكير في حديثه " الكفاية في علم الرواية (ص: ١٥٢).

٤) خلوه من علم الحديث واشتغاله بغيره كالزهد والتعبد، فلا يُحسن علم الحديث تحملاً ولا أداءً، كمحاضر بن المورِّع الكوفي قال أحمد بن حنبل: سمعت منه أحاديث ، لم يكن من أصحاب الحديث، كان مغفلاً جداً^(١) .

المطلب الرابع

حكم رواية المغفل

بعد أن عُرف حدُّ المغفل، وتحدد مَكَمَن الخلل في إعلال روايته، وأنها نتيجة القصور في الضبط، والقصور متفاوت بحسب ملكات الرواة، فالذي يتحتمه المنطق العقلي، تفاوت الحكم على حديثهم، فيمتنع الردُّ مطلقاً، كما يمتنع القبول مطلقاً، فالذي يظهر في رواية المغفل أنها على ثلاثة أقوال:

القول الأول : قبول رواية من وصف بالغفلة وهو ثقة.

فمن اطلقت عليه الغفلة ولم تقدح أو تجرح في ضبطه، أولم تؤثر الغفلة في روايته، أو كان صاحب كتاب صحيح ولم تتطرق الغفلة إلى روايته، فهذا الصنف من الرواة مقبول الرواية.

وهذا القول ظاهر في عمل أساطين علماء الحديث، فإنهم يُجمعون على توثيق رواة وصفوهم بالغفلة، كعمران بن ملحان ، وعُندَرُ مَجْد بن جعفر، وقد وثقهما أئمة هذا الشأن، وسيأتي ذكرهم بالتفصيل في الدراسة.

القول الثاني : ردُّ رواية شديد الغفلة مطلقاً:

القول برد رواية شديد الغفلة مطلقاً، ويدخل فيه من كان فيه عتّه يؤثر في عدالته، هذا قول جمهور علماء الحديث ، قال به ابن عباس: " لا يُكتب عن الشيخ المغفل" (١).

وقال الامام مالك بن أنس: " لا يؤخذ العلم عن أربعة ... وذكر منهم: شيخ له فضل وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث به" (٢).

وقال عبد الله بن الزبير الحميدي: "فما الغفلة التي يُردُّ بها حديث الرضا الذي لا يُعرف بكذب؟

(١) الكفاية في علم الرواية (ص: ١٤٨).

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣٢/٢).

قلت: هو أن يكون في كتابه غلطٌ، فيقال له في ذلك، فَيُنزَكُ ما في كتابه ويحدثُ بما قالوا، أو يُغيّره في كتابه بقولهم، لا يعقل فرق ما بين ذلك، أو يصحف ذلك تصحيفا فاحشا، يقلب المعنى، لا يعقل ذلك فَيُكْفُ عنه" (١).

وقال الترمذي: "فكل من روى عنه حديث ممن يتهم أو يضعف لغفلته وكثرة خطئه ولا يعرف ذلك الحديث إلا من حديثه فلا يحتج به" (٢).

القول الثالث : التفصيل في رواية المغفل خفيف الضبط بحسب حاله:

- فالراوي خفيف الغفلة إن كان له حال يقظة، وحال غفلة، ففيه التفصيل الآتي:
- (١) إذا علم أنه تحمل الحديث في حال يقظته؛ تقبل روايته، ويعامل كأصحاب القسم الأول.
 - (٢) إذا علم أنه كان غافلاً في مجلس التحمل؛ ترد روايته، ويعامل كأصحاب القسم الثاني.
 - (٣) إذا جهل حاله عند التحمل؛ فلا يعلم أكان متيقظاً أم غافلاً؟ ترد روايته من باب الاحتياط للسنة.

والقول بهذا التفصيل تضمنه قول الإمام الحميدي عندما تكلم عن رواية المغفل وذكر من يقبل التلقين وجعله نوعاً من أنواع المغفل فقال الحميدي: "ومن قَبِلَ التلقين تُرِكَ حديثه الذي لُقِّنَ فيه، وأخذ عنه ما أتقن حفظه، إذا علم ذلك التلقين حادثاً في حفظه لا يُعرف به قديماً، فأما من عُرف به قديماً في جميع حديثه فلا يُقبل حديثه، ولا يؤمن أن يكون ما حفظه مما لُقِّنَ" (٣).

وقال الشيرازي: "إذا كان مغفلاً لم يُقبل خبره، فإنه لا يؤمن أن يروي بما لم يسمعه، فإن كان له حال غفلة، وحال تيقظ؟! "

(١) الكفاية في علم الرواية (ص: ٤٨ / ١).

(٢) جامع الترمذي (٦ / ٢٣٧).

(٣) الكفاية في معرفة أصول علم الرواية (١ / ٣٥٧).

فما يرويه في حال تيقظه مقبول.

وإن روي عنه حديثاً ولم يعلم أنه رواه في حال التيقظ أو الغفلة؟
لم يعمل به^(١).

إن هذا الأقوال هي التي عليها عمل علماء الحديث، وذلك حفاظاً على السنة المطهرة، فالردُّ المطلق، كالقبول المطلق في الإضرار بالسنة النبوية، فلا بد من مراعاة الضوابط والقيود في التعامل مع أحاديث الموصوفين بالغفلة، فمن جهلها أو تجاهلها، وقع في الخطأ لا محالة، والله أعلم.

(١) اللمع في أصول الفقه (ص: ٧٦).

المبحث الثالث

الدراسة التطبيقية لمن وصف بالغفلة

- **المطلب الأول :** الرواة المتكلم فيهم بالغفلة في الكتب الستة .
- **المطلب الثاني :** حكم رواية المغفل في الاعتبارات .
- **المطلب الثالث :** ما تختص به الغفلة، واسم رواية كثير الغفلة.

المطلب الأول

الرواة المتكلم فيهم بالغفلة في الكتب الستة

قمت بجمع الرواة الموصوفون بالغفلة في الكتب الستة، ولعدم الإطالة، سوف أعمد على أحكام الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب للراوي، وأذكر من وصفه بالغفلة في كتب الرجال، ليظهر كيفية تعامل علماء الحديث على من وصف بذلك، وقد قسمت الرواة إلى قسمين:

الأول: الرواة الموصوفون بالغفلة في الكتب الأربعة.

الثاني: الرواة الموصوفون بالغفلة في الصحيحين، وأبدأ بالصحيحين:

• الرواة الموصوفون بالغفلة في الصحيحين:

من المعلوم أن صاحبنا الصحيح اشترط أنهم لا يُخْرَجون إلا للرواة الثقات، فالسؤال الذي يعترضنا في البحث، أننا نجد في الصحيحين رواة متكلم فيهم بالغفلة!! فهل يُعدُّ هذا إخلالاً في الشرط؟!

كي تتمكن على إجابة هذا السؤال بتجرد، وبشكل علمي وموضوعي، يجب علينا جمع ودراسة الرواة الموصوفين بالغفلة في الصحيحين، وهذا ما سيكون في هذا المطلب _بإذن الله_.

١. (خ م د ت ق) إسماعيل بن عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك ابن أبي عامر الأصبحي أبو عبد الله ابن أبي أويس المدني صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه من العاشرة مات سنة ست وعشرين^(١).

المعدلون:

قال ابن معين^(٢)، وأحمد^(٣): لا بأس به.

(١) تقريب التهذيب (ص: ١٠٨/٤٦٠).

(٢) انظر الكامل في ضعفاء الرجال (١/١٥١/٥٢٦).

(٣) انظر الجرح والتعديل (٢/٦١٣/١٨٠).

وقال ابن معين: صدوق، ضعيف العقل ليس بذلك^(١).

علق ابن حجر على كلام ابن معين بقوله: يعني أنه لا يحسن الحديث ولا يعرف أن يؤديه أو يقرأ من غير كتابه^(٢).

وقال أبو حاتم: محله الصدق، وكان مغفلاً^(٣). وقال مرة: كان ثبتاً في حاله^(٤).
وقال مرة: كان من الثقات^(٥).

المجرحون:

قال معاوية بن صالح: هو وأبوه ضعيفان^(٦).

وقال ابن معين: ابن أبي أويس وأبوه يسرقان الحديث^(٧). وقال مرة: ابن أبي أويس يسوى فلسين^(٨).

وقال النسائي: ضعيف، وقال في موضع آخر: غير ثقة^(٩).

وقال أبو الفتح الأزدي: كان يضع الحديث^(١٠).

وقال سلمة بن شبيب سمعت إسماعيل بن أبي أويس يقول: ربما كنت أضع الحديث لأهل المدينة إذا اختلفوا في شيء فيما بينهم^(١١).

قال ابن حجر: وهذا هو الذي بان للنسائي منه حتى تجنب حديثه وأطلق القول فيه بأنه ليس بثقة ولعل هذا كان من إسماعيل في شبيبته ثم انصلح^(١٢).

(١) الجرح والتعديل (٢/٦١٣/١٨١).

(٢) تهذيب التهذيب (١/٥٦٨/٣١٠).

(٣) الجرح والتعديل (٢/٦١٣/١٨١).

(٤) انظر الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي (١/٣٤٧).

(٥) ص ٣ انظر تهذيب التهذيب (١/٥٦٨/٣١٠).

(٦) ضعفاء العقلي (١/١٠١/٢٤٤).

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال (١/١٥١/٥٢٥).

(٨) ضعفاء العقلي (١/١٠١/٢٤٤).

(٩) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٤٢/١٧).

(١٠) المحلى بالآثار (١١/٣٠٧).

(١١) سير أعلام النبلاء (١٠/٣٩٤).

(١٢) قال البرقاني: قلت للدارقطني: لم ضعف النسائي إسماعيل بن أبي أويس؟

فقال: ذكر محمد بن موسى الهاشمي - وهو إمام كان النسائي يخصه - قال:

النتيجة:

بعد النظر في أقوال النقاد يتضح أن صواب حكم الحافظ ابن حجر فيه، وأن منزلة الصدق فيه أليق، وروايته إن كانت من أصول كتابه فهي صحيحة وعلى الصواب، وي طرح ما عداها إن تفرّد، كما قاله أبو حاتم. وقال الذهبي: ولولا أن الشيخين احتجا به، لزحزح حديثه عن درجة الصحيح إلى درجة الحسن^(١). قال ابن حجر: احتج به الشيخان ولم يكثر من تخريج حديثه، ولم يخرج له البخاري مما تفرّد به سوى حديثين، وأما مسلم فأخرج له أقل مما أخرج له البخاري، والذي أخرجه له هو من صحيح كتابه^(٢).

وقال أيضا: لا يحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره إلا أن شاركه فيه غيره فيعتبر فيه^(٣).

٢- (ع) حاتم بن إسماعيل المدني أبو إسماعيل الحارثي مولا هم أصله من الكوفة صحيح الكتاب، صدوق يههم، من الثامنة مات سنة ست أو سبع وثمانين^(٤).

المعدلون:

وثقه ابن معين^(٥)، والعجلي^(٦)، وابن سعد^(٧).

= حكي لي النسائي، أنه حكي له سلمة بن شبيب، عن إسماعيل، قال - ثم توقف النسائي، فما زلت أداريه أن يحكي لي الحكاية - حتى قال: قال لي سلمة: سمعت إسماعيل بن أبي أويس يقول: ربما كنت أضع الحديث لأهل المدينة إذا اختلفوا في شيء فيما بينهم. قال أبو بكر البرقاني: فقلت للدارقطني: من حكي لك هذا عن ابن موسى؟ قال: الوزير - يعني: ابن حنزابه - وكتبتها من كتابه. انظر سير أعلام النبلاء (١٠ / ٣٩٤). تهذيب التهذيب (١ / ٥٦٨/٣١٠).

(١) سير أعلام النبلاء (١٠ / ٣٩٤).

(٢) قال ابن حجر: روي في مناقب البخاري بسند صحيح أن إسماعيل أخرج له أصوله وأذن له أن ينتقي منها وأن يعلم له على ما يحدث به ليحدث به ويعرض عما سواه وهو مشعر بأن ما أخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه. هدي الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر (ص: ٣٩١).

(٣) هدي الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر (ص: ٣٩١).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ١٤٤/٩٩٤).

(٥) الجرح والتعديل (٣ / ١١٥٤/٢٥٨).

(٦) الثقات للعجلي (ص: ١٠١/٢٢٤).

(٧) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٥ / ١٨٧/٩٩٢).

وقال ابن أبي حاتم: قال أحمد بن حنبل: حاتم أحب إلي من الدراوردي، زعموا أن حاتما كان رجلا فيه غفلة، إلا أن كتابه صالح^(١).

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حاتم ابن إسماعيل وسعيد بن سالم^(٢) فقال: حاتم أحب إلي منه^(٣).

وقال النسائي: ليس به بأس^(٤).

المجرحون:

قال أحمد: زعموا أنه كان فيه غفلة^(٥).

وقال النسائي: ليس بالقوي^(٦).

وقال ابن حجر: تكلم علي بن المديني في أحاديثه عن جعفر بن محمد.

النتيجة:

بعد النظر في أقوال النقاد يتضح أن حكم التوثيق فيه أليق، وهو صاحب كتاب صحيح، واحتج به الجماعة، وما انتقد ابن المديني له في روايته عن جعفر فقد تجنبها البخاري؛ لذا لم يخرج منها شيئا، بل أخرج ما توبع عليه من روايته عن غير جعفر^(٧)، أما مسلما فقد أخرج منها أربعة إما مقروناً ومتابعا عليها.

٣- (خ م د س ق) حرمي بن عمار بن أبي حفصة نابت بنون وموحدة ثم مثناة وقيل كالجادة العتكي البصري، أبو روح، صدوق يهمل، من التاسعة، مات سنة إحدى ومائتين^(٨).

(١) الجرح والتعديل (١١٥٤/٢٥٨/٣) ..

(٢) قال أبو حاتم: سعيد بن سالم محلة الصدق. الجرح والتعديل (١٢٩/٣١/٤).

(٣) الجرح والتعديل (١١٥٤/٢٥٨/٣).

(٤) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٩٩٢/١٨٧/٥).

(٥) الجرح والتعديل (١١٥٤/٢٥٨/٣).

(٦) ميزان الاعتدال (١٥١٩/٣٩٣/١).

(٧) هدي الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر (ص: ٣٩٥).

(٨) تقريب التهذيب (ص: ١١٧٨/١٥٦).

المعدلون:

قال ابن معين^(١)، وأحمد بن حنبل^(٢)، وابن أبي حاتم^(٣): صدوق، وقال أحمد: كانت فيه غفلة^(٤).

وقال الذهبي: ثقة^(٥).

المجرحون:

ذكره العقيلي في الضعفاء^(٦).

النتيجة:

بعد النظر في أقوال النقاد يتضح أن حرمي بن عمارة صواب حكم الحافظ ابن حجر عليه، ولو قيل ثقته لكان أليق به أيضا.

وأما ذكر العقيلي له في الضعفاء، فهو تمشيًا مع مهجه في كتابه، لأنه يذكر كل من ذكر بقادح؛ ولو لم يكن مؤثرا فيه، لذا قال ابن حجر: ذكره العقيلي بأمرٍ فيه عنت^(٧)، وما أنكر عليه من حديث فقد أجاب عنه العقيلي فقال: وهما معروفان من حديث الناس، والله أعلم.

٤- (م ٤) عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب أبو

عبد الرحمن العُمري المدني، ضعيف عابد، من السابعة، مات سنة إحدى وسبعين وقيل بعدها^(٨).

المعدلون:

قال يحيى بن معين: صويلح. وقال مرة: ليس به بأس، يكتب حديثه^(٩).

(١) انظر الجرح والتعديل (١٣٦٨/٣٠٧/٣).

(٢) انظر ضعفاء العقيلي (٣٣٥/٤٩٤/١).

(٣) انظر الجرح والتعديل (١٣٦٨/٣٠٧/٣).

(٤) انظر ضعفاء العقيلي (٣٣٥/٤٩٤/١).

(٥) الكاشف (٩٨٠/٣١٨/١).

(٦) انظر ضعفاء العقيلي (٣٣٥/٤٩٣/١).

(٧) هدي الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر (ص: ٤٦١).

(٨) تقريب التهذيب (ص: ٣٤٨٩/٣١٤).

(٩) الجرح والتعديل (٤٩٩/١٠٩/٥).

وقال أحمد بن حنبل: صالح، لا بأس^(١).
 وقال يعقوب بن شيبة: ثقة صدوق، وفي حديثه اضطراب^(٢).
 قال أحمد بن صالح العجلي: لا بأس به^(٣).
 وقال ابن عدي: لا بأس به في رواياته، صدوق^(٤).
 قال الخليلي: ثقة، غير أن الحفاظ لم يرضوا حفظه ، ولم يخرج لذلك في
 الصحيحين^(٥).

المجرحون:

قال البخاري: كان يحيى بن سعيد يضعفه^(٦).
 قال ابن معين^٧، وابن المديني^(٨): ضعيف.
 وقال البخاري: ذاهب لا أروي عنه شيئاً^(٩).
 قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: يكتب حديثه، ولا يحتج به^(١٠).
 وقال صالح بن محمد البغدادي: لين، مختلط الحديث^(١١).
 وقال النسائي: ضعيف الحديث^(١٢).
 وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم^(١٣).

-
- (١) المصدر السابق.
 (٢) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٥ / ٣٣٠ / ٣٤٤٠).
 (٣) الثقات للعجلي (ص: ٨٥٤ / ٢٦٩).
 (٤) الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٢٣٧ / ٩٧٦).
 (٥) الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي (١ / ١٩٣).
 (٦) التاريخ الكبير للبخاري (٥ / ٤٥ / ٤٤١).
 (٧) الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٢٣٧ / ٩٧٦).
 (٨) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٥ / ٣٣٠ / ٣٤٤٠).
 (٩) العلل الكبير للترمذي (ص: ٣٨٩).
 (١٠) الجرح والتعديل (٥ / ١٠٩ / ٤٩٩).
 (١١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٥ / ٣٣٠ / ٣٤٤٠).
 (١٢) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٦١ / ٣٢٥).
 (١٣) تهذيب التهذيب (٥ / ٣٢٦ / ٥٦٤).

وقال ابن حبان: غلب عليه التعب حتى غفل عن حفظ الأخبار وجودة الحفظ ف وقعت المناكير في روايته فلما فحش خطؤه استحق الترك^(١).

وقال ابن سعد: كان كثير الحديث مستضعفا^(٢).

النتيجة:

بعد النظر في أقوال النقاد يتضح أن أبا عبد الرحمن العُمري ضعيف، صالح للاعتبار^(٣).

ولعل ضعفه كان بسبب إقباله على التنسك، والتعب، والتزهد، فغفل عن ضبط الحديث وروايته^(٤)، فوقع في المناكير، والتخليط، والاضطراب، والخطأ، فليس هو من أهل هذا الشأن، لذا أخرج له مسلم مقروناً بغيره.

٥- (خت د ت ق) عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني، أبو صالح المصري، كاتب الليث، صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة، من العاشرة، مات سنة اثنتين وعشرين وله خمس وثمانون سنة^(٥).

المعدلون:

وثقه ابن معين^(٦)، وعبد الملك بن شعيب ابن الليث وزاد: مأمونا^(٧).

وقال أبو زرعة: حسن الحديث^(٨).

وقال أبو حاتم: مصري صدوق أمين ما علمته^(٩).

(١) المجروحين لابن حبان (٢/ ٥٢٨/٦).

(٢) تهذيب التهذيب (٥/ ٣٢٦/٥٦٤).

(٣) انظر تحرير تقريب التهذيب (٢/ ٢٤٢/٣٤٨٩).

(٤) دافع عنه ابن دحية في كتابه الانتصار لما صح في البسمة من الآثار: وقد تكلم قوم في العُمري وكلامهم فيه غير مقبول، وحديثه عند أهل النقد من أئمة النقل غير معلول فإنه إنما تكلم فيه من قبل حفظه وليس ذلك بجرح قاذح ولا بطعن واضح وهو من علماء المسلمين وخيار عباد الله الصالحين. إكمال تهذيب الكمال (٨/ ٧٦).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٣٣٨٨/٣٠٨).

(٦) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٥/ ٩٨/٣٣٣٦).

(٧) الجرح والتعديل (٥/ ٣٩٨/٨٦).

(٨) المصدر السابق.

(٩) المصدر السابق.

وقال ابن قانع، ويعقوب الفسوي: أنه صالح^(١).

المجرحون:

قال ابن حنبل: كان أول أمره متماسكا ثم أفسد بأخرة^(٢)، وزاد مرة: وليس هو بشيء^(٣).

وقال علي بن المديني: ضربت على حديث عبد الله بن صالح وما أروي عنه شيئا^(٤).

وقال أبو علي صالح بن محمد: كان يكذب في الحديث^(٥).

وقال أحمد بن صالح: متهم ليس بشيء^(٦).

وقال النسائي: ليس بثقة^(٧).

وقال أبو أحمد الحاكم: ذاهب الحديث^(٨).

وقال مسلمة بن قاسم: لا بأس به^(٩).

وقال ابن حبان: منكر الحديث جدا، يروي عن الأثبات ما ليس من حديث الثقات، وكان في نفسه صدوقا^(١٠).

النتيجة:

بعد النظر في أقوال النقاد يتضح صواب حكم الحافظ ابن حجر: صدوق كثير الغلط، وقد كان ثبتا في كتابه أول أمره لصيانتة له، ثم دخل عليه ما ليس له من

(١) إكمال تهذيب الكمال (٧/٤٠٧/٢٩٩٠).

(٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٣/٢١٢/٤٩١٩)، الجرح والتعديل (٥/٣٩٨/٨٧).

(٣) المصدر السابق.

(٤) الجرح والتعديل (٥/٣٩٨/٨٧)..

(٥) المصدر السابق.

(٦) المصدر السابق.

(٧) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٦٣/٣٣٤).

(٨) الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم (٥/١٧١).

(٩) إكمال تهذيب الكمال (٧/٤٠٧/٢٩٩٠).

(١٠) المجروحين لابن حبان (٢/٤٠/٥٧٣).

المناكير لغفلته^(١)، وهذا ما قاله الإمام أحمد بن حنبل: كان أول أمره متماسكا ثم أفسد بأخرة.

لذا تباينت أقوال العلماء فيه، ولم يخرج له أصحاب الصحيح، قال الحاكم أبو عبد الله: لم يخرج البخاري لكاتب الليث شيئا^(٢)، وإنما أخرج له البخاري تعليقا^(٣).

٥- (ع) عمران بن ملحان، ويقال ابن تيم، أبو رجاء العطاردي، مشهور بكنيته، وقيل غير ذلك في اسم أبيه، مخضرم، ثقة معمر، من الثانية، مات سنة خمس ومائة وله مائة وعشرون سنة^(٤).

المعدلون:

قال ابن معين، وابن سعد، وأبو زرعة: ثقة^(٥).

قال ابن عبد البر: كان ثقة، وكان فيه غفلة، وكانت له عبادة^(٦).

متفق على توثيقه، ولعل غفلته في غير الرواية، والله أعلم.

٦- (خت م د س) محاضر بن المورع الكوفي، صدوق له أوهام، من التاسعة مات سنة ست ومائتين^(٧).

المعدلون:

قال أبو زرعة: صدوق^(٨).

وقال أبو حاتم: ليس بالمتين، يكتب حديثه^(٩).

(١) السبب في المناكير التي وقعت في حديثه جار له، كان يضع الحديث ويكتبه بخط يشبه خط عبد الله ويرميه في داره فيتهم عبد الله أنه خطه فيحدث به. المجروحين لابن حبان (٢/٤٠/٥٧٣).

(٢) إكمال تهذيب الكمال (٧/٤٠٧/٢٩٩٠).

(٣) تعجب الإسماعيلي من صنيع البخاري كيف يحتج به معلقا ولا يرضاه متصلا؟! فأجاب عن هذا ابن حجر فقال: إن البخاري إنما صنع ذلك لما قررناه أن الذي يورده من أحاديثه صحيح عنده قد انتقاه من حديثه لكنه لا يكون على شرطه الذي هو أعلى شروط الصحة فلماذا لا يسوقه مساق أصل الكتاب وهذا اصطلاح له قد عرف بالاستقرار من صنيعه فلا مشاحة فيه، والله أعلم. هدي الساري مقدمة فتح الباري (ص: ٤١٥).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٥١٧١/٤٣٠).

(٥) انظر الجرح والتعديل (٦/١٦٨٧/٣٠٣/٦) تهذيب التهذيب (٨/٤٠/١٤٤/٢٤٤).

(٦) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/١٢١١/١٩٧١).

(٧) تقريب التهذيب (ص: ٦٤٩٣/٥٢١).

(٨) الجرح والتعديل (٨/٤٣٧/١٩٩٦).

(٩) المصدر السابق.

وقال النسائي: ليس به بأس^(١).

وذكره ابن حبان في الثقات^(٢).

وقال ابن قانع: كوفي ثقة^(٣).

وقال مسلمة: ثقة مشهور^(٤).

قال ابن عدي: عن الأعمش أحاديث صالحة مستقيمة وغيره إذا روى عن غيره كذلك ولم أر في رواياته حديثاً منكراً فأذكره إذا روى عنه ثقة^(٥).

المجرحون:

قال يحيى: ما أدري، لم يكن صاحب حديث^(٦).

وقال أحمد بن حنبل: كان مغفلاً جداً، لم يكن من أصحاب الحديث^(٧).

النتيجة:

بعد النظر في أقوال النقاد يظهر أن محاضر محله الصدق في روايته، فقد وثقه جمع من أهل الحديث، ونزل عن مرتبة التوثيق لما اعتراه من غفلة في بعض مروياته، وحديثه في البخاري معلقاً بصفة الموصول^(٨)، وفي مسلم متابعة.

٧- (ع) محمد بن جعفر الهذلي البصري المعروف بغندر^(٩) ثقة صحيح الكتاب إلا أن فيه غفلة من التاسعة مات سنة ثلاث أو أربع وتسعين ومائة^(١٠).

(١) انظر ميزان الاعتدال (٣/ ٤٤١ / ٧٠٧٩).

(٢) الثقات لابن حبان (٧/ ٥١٣ / ١١٢٣٥).

(٣) إكمال تهذيب الكمال (١١/ ٨٩ / ٤٤٣٢).

(٤) المصدر السابق.

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال (٨/ ١٩٣ / ١٩١٨).

(٦) سؤالات ابن الجنيدي (ص: ٤٨٤ / ٨٦٥).

(٧) الجامع لعلوم الإمام أحمد (١٩/ ١٠٩ / ٢٤٢٦).

(٨) هدي الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر - (ص: ٤٥٨).

(٩) غندر هو المشغب في لغة أهل الحجاز، "قال العيشي: إنما سماه غندراً ابن جريج كان يكثر التشغب عليه، قال: وأهل الحجاز يسمون المشغب غندراً". تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٥/ ٨ / ٥١٢٠).

(١٠) تقريب التهذيب (ص: ٤٧٢ / ٥٧٨٧).

المعدلون:

قال ابن المبارك: إذا اختلف الناس في حديث شعبة فكتاب غندر حكمٌ فيما بينهم^(١).

قال وكيع: ما فعل الصحيح الكتاب؟

قلت: صاحب الطيالة؟

قال: نعم. يعني غندرا^(٢).

قال عبد الرحمن بن مهدي: غندر في شعبة أثبت مني^(٣).

قال يحيى بن معين: ثقة^(٤).

وقال أبو حاتم: كان صدوقا وكان مؤديا وفي حديث شعبة ثقة^(٥).

وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان من خيار عباد الله ومن أصحابهم كتابا على غفلة^(٦).

قال ابن حجر: أحد الأثبات المتقنين من أصحاب شعبة اعتمده الأئمة كلهم^(٧).

فالذي يظهر أن الأئمة مجمعون على توثيقه، وهو صاحب كتاب صحيح، وغفلته لم تضر في روايته.

٨- (م ت س ق) محمد بن يحيى ابن أبي عمر العدني، نزيل مكة، ويقال: إن أبا عمر كنية يحيى، صدوق، صنف المسند، وكان لازم ابن عيينة لكن قال أبو حاتم: كانت فيه غفلة، من العاشرة مات سنة ثلاث وأربعين^(٨).

(١) الجرح والتعديل (٧/ ١٢٢٣/٢٢١).

(٢) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٧/ ٢٥/ ٥١٢٠).

(٣) المصدر السابق.

(٤) الجرح والتعديل (٧/ ١٢٢٣/٢٢١).

(٥) المصدر السابق.

(٦) الثقات لابن حبان (٩/ ٥٠/ ١٥١٢٧).

(٧) هدي الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر (ص: ٤٣٧).

(٨) تقريب التهذيب (ص: ٥١٣/ ٦٣٩١).

المعدلون:

وثقه ابن معين^(١)، والدراقطني^(٢)، والسمعاني^(٣).

وسئل أحمد بن حنبل عن نكتب؟

فقال أما بمكة فابن أبي عمر^(٤).

وقال ابو حاتم : صدوق ، كان رجلا صالحا وكان به غفلة^(٥).

وذكره ابن حبان في الثقات^(٦).

وقال مسلمة: لا بأس به^(٧).

فالذي يظهر من أقوال النقاد أنه ثقة، فقد وثقه ابن معين، والدراقطني والسمعاني، وحثَّ أحمد على كتابة حديثه، والذي يتضح أن غفلته لم تؤثر على حديثه، والله أعلم.

٩- (ر م ٤) يونس ابن أبي إسحاق السبيعي، أبو إسرائيل الكوفي، صدوق يهيم قليلا، من الخامسة، مات سنة اثنتين وخمسين على الصحيح^(٨).

المعدلون:

قال ابن مهدي^(٩)، والنسائي^(١٠): لم يكن به بأس.

قال ابن معين^(١١)، والعجلي^(١٢): ثقته، وقال العجلي مرة : جائز الحديث^(١٣).

- (١) انظر التاريخ والعلل عن يحيى بن معين رواية الدوري (١/٢٣٢/٩٨).
- (٢) انظر ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم (٢/١١٥٩/٢٣٣).
- (٣) انظر إكمال تهذيب الكمال (١٠/٣٩٠/٤٣٥٥).
- (٤) انظر الجرح والتعديل (٨/٥٦٠/١٢٤).
- (٥) المصدر السابق.
- (٦) الثقات لابن حبان (٩/١٥٣٩٧/٩٨).
- (٧) المعلم بشيوخ البخاري ومسلم (ص: ٢٨٧).
- (٨) تقريب التهذيب (ص: ٧٨٩٩/٦١٣).
- (٩) الجرح والتعديل (٩/١٠٢٤/٢٤٤).
- (١٠) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٢/٤٩٢/٧١٧٠).
- (١١) سوالات ابن الجنيد (ص: ٤٣٠/٣٧٩).
- (١٢) الثقات للعجلي (٢/٢٠٢٦/٣٧٧).
- (١٣) المصدر السابق.

قال ابن أبي حاتم: صدوق، إلا أنه لا يحتج بحديثه^(١).
 وذكره ابن حبان^(٢)، وابن شاهين^(٣) في الثقات.
 وقال الساجي^(٤)، وابن الذهبي^(٥): صدوق.
المجرحون:

قال يحيى القطان: كانت فيه غفلة، وكانت منه سجية^(٦).
 وقال أحمد بن حنبل: حديثه فيه زيادة على حديث الناس. وقال مرة: حديثه مضطرب^(٧).

قال ابن أبي حاتم: لا يحتج بحديثه^(٨).
 وقال أبو بكر الأثرم: سمعت أبا عبد الله، وذكر يونس بن أبي إسحاق فضعف حديثه عن أبيه^(٩).
 قال أبو أحمد الحاكم: ربما يهم في روايته^(١٠).

النتيجة:

بعد النظر في أقوال النقاد يظهر صواب ما ذكره الحافظ ابن حجر في مرتبته بأنه صدوق قليل، وحدث يحيى وعبد الرحمن جميعاً عنه، فهو حجة في الرواية، وقد وثقه جمع من أهل الحديث، وإنما نزل عن رتبة التوثيق لغفلة فيه، مما جعله يقع في الخطأ، وهو من رجال مسلم.

(١) الجرح والتعديل (٩/ ٢٤٤/١٠٢٤).

(٢) الثقات لابن حبان (٧/ ٦٥٠/١١٨٩٩).

(٣) تاريخ أسماء الثقات (ص: ١٦٢١/٢٦٦٣).

(٤) تهذيب التهذيب (١١/ ٤٣٤/٨٤٣).

(٥) الكاشف (٢/ ٤٠٢/٦٤٦٣).

(٦) الجرح والتعديل (٩/ ٢٤٤/١٠٢٤).

(٧) المصدر السابق.

(٨) المصدر السابق.

(٩) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٢/ ٤٩١/٧١٧٠).

(١٠) الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم (١/ ٤٠٤/٣٤٧).

الخلاصة في رواية الصحيحين:

يتضح من خلال دراسة الرواة المتكلم فيهم بسبب الغلظة في الصحيحين أنهم على ثلاثة أحوال:

الحالة الأولى: رواية متفق على توثيقهم ، ووصفهم بالغلظة بلا حجة، أو تكون غلظة بسيرة.

الحالة الثانية: أنهم ثقات وأصحاب كتاب صالح سليم، فالغلظة لم تؤثر في رواياتهم .

الحالة الثالثة: من رمي بالغلظة وليس من أصحاب الصنفين السابقين فهو لا ينزل عن مرتبة الصدوق، وروايته منتخبة مما وافق بها الحفاظ.

الرواة الموصوفون بالغلظة في الكتب الأربعة:

تم الإعتماد في ذكر أحكام رواية الكتب الأربعة على ما قرره الإمام ابن حجر رحمه الله_ في كتابه تقريب التهذيب، وقد أخرج عن هذا القيد لفائدة .

١. (د) أبان ابن أبي عياش فيروز البصري، أبو إسماعيل العبدي، متروك من الخامسة مات في حدود الأربعين^(١).

قال ابن معين^(٢)، وأحمد بن حنبل^(٣): متروك الحديث.

وقال ابن أبي حاتم: سئل أبو زرعة عنه فقال: ترك حديثه، ولم يقرأه علينا، فقيل له: كان يتعمد الكذب؟! قال: لا؛ كان يسمع الحديث من أنس، ومن شهر، ومن الحسن؛ فلا يميز بينهم^(٤).

وقال ابن حبان: كان من العباد سمع من أنس أحاديث وجالس الحسن فكان يسمع من كلامه، فإذا حدث به جعل كلام الحسن عن أنس مرفوعاً، وهو لا يعلم^(٥).

(١) انظر تقريب التهذيب (ص: ١٤٢/٨٧)، تهذيب التهذيب (١/ ٩٧ - ١٧٤/٩٨).

(٢) انظر سوالات ابن أبي شيبه لابن المديني (ص: ١٧/٥٤).

(٣) انظر العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (١/ ١٢٢/٤٨٧٢).

(٤) الجرح والتعديل (٢/ ١٠٨٧/٢٩٥).

(٥) المجروحين لابن حبان (١/ ١/٩٦).

وقال الساجي: كان رجلاً صالحاً سخياً فيه غفلة يهيم في الحديث ويخطئ فيه^(١).

٢. (ق) أحمد بن إسماعيل بن محمد السهمي، أبو حذافة، سماعه للموطأ صحيح، وخط في غيره من العاشرة، مات سنة تسع وخمسين^(٢).

قال الدارقطني: ضعيف الحديث كان مغفلاً أدخلت عليه أحاديث في غير الموطأ فقبلها، لا يحتج به^(٣).

٣. (د) أحمد بن محمد بن أيوب صاحب المغازي حلقوم، يكنى أبا جعفر، صدوق كانت فيه غفلة، لم يُدفع بحجة؛ قاله أحمد، من العاشرة، مات سنة ثمان وعشرين^(٤).

٤. (ت ق) الحسن بن أبي جعفر عجلان وقيل: عمرو الجفري البصري، ضعيف الحديث مع عبادته وفضله، من السابعة، مات سنة سبع وستين^(٥).

قال ابن حبان: وكان الحسن بن أبي جعفر من المتعبدين المجابين الدعوة في الأوقات ولكنه ممن غفل عن صناعة الحديث وحفظه واشتغل بالعبادة عنها فإذا حدث وهم فيما يروي ويقلب الأسانيد وهو لا يعلم حتى صار ممن لا يحتج به^(٦).

٥. (بخ ت) القاسم بن الحكم بن كثير الغزني أبو أحمد الكوفي قاضي همذان صدوق فيه لين من التاسعة مات سنة ثمان ومائتين، وقال أبو نعيم: كانت فيه غفلة^(٧).

٦. (ت) حجاج بن نصير الفساطي القيسي أبو محمد البصري، ضعيف، كان يقبل التلقين، من التاسعة مات سنة ثلاث عشرة أو أربع عشرة^(٨).

(١) إكمال تهذيب الكمال (١/١٦٧/١٨٠).

(٢) انظر تقريب التهذيب (ص: ٩/٧٧)، تهذيب التهذيب (١/١١٠).

(٣) تاريخ بغداد (٤/٢٤٣).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٩٣/٨٣).

(٥) انظر تقريب التهذيب (ص: ١٢٢٢/١٥٩)، تهذيب التهذيب (٢/٤٨٢/٢٦٠).

(٦) المجروحين لابن حبان (١/٢١٣/٢٣٦).

(٧) انظر تقريب التهذيب (ص: ٥٤٥٥/٤٤٩)، تهذيب التهذيب (٨/٥٦٥/٣١١).

(٨) تقريب التهذيب (ص: ١١٣٩/١٥٣).

٧. (ت ق) رشدين بن سعد بن مفلح المَهْرِي، أبو الحجاج المصري، ضعيف، رجح أبو حاتم عليه ابن لهيعة، وقال ابن يونس: كان صالحا في دينه فأدركته غفلة الصالحين فخلط في الحديث من السابعة، مات سنة ثمان وثمانين، وله ثمان وسبعون سنة^(١).

قال الذهبي: كان صالحا عابدا سيئ الحفظ غير معتمد^(٢).

٨. (مد) زياد بن مسلم أو ابن أبي مسلم أبو عمر الفراء البصري الصفار، صدوق، فيه لين من السابعة^(٣).

قال ابن أبي حاتم: قال يحيى: كان شيخنا مغفلا، لا بأس به، وأما الحديث فلا^(٤). قال مغلطاي: لم يرضه يحيى بن سعيد القطان^(٥).

٩. (ت ق) سفيان بن وكيع بن الجراح أبو محمد الرؤاسي الكوفي، كان صدوقا إلا أنه ابتلي بوراقه فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فنصح؛ فلم يقبل؛ فسقط حديثه، من العاشرة^(٦).

قال البخاري: يتكلمون فيه لأشياء لقنوه^(٧). وقال ابن عدي: وإنما بلاؤه أنه كان يتلقن، ويقال كان له وراق يلقنه من حديث موقوف فيرفعه، وحديث مرسل فيوصله أو يبذل قوما يقوم في الإسناد^(٨).

١٠. (ت) صالح بن بشير بن وادع المُرِّي، أبو بشر البصري القاص الزاهد، ضعيف، من السابعة مات سنة اثنتين وسبعين وقيل بعدها^(٩).

(١) انظر تهذيب الكمال في أسماء الرجال: (٩/ ١٩١/ ١٩١١)، تقريب التهذيب (ص: ١٩٤٢/ ٢٠٩).

(٢) ميزان الاعتدال (٢/ ٤٩/ ٢٧٨٠).

(٣) انظر تقريب التهذيب (ص: ٢٢١/ ٢١٠)، تهذيب التهذيب (٣/ ٣٨٥/ ٧٠٢).

(٤) الجرح والتعديل (٣/ ٥٤٦/ ٢٤٦٦).

(٥) إكمال تهذيب الكمال (٥/ ١٢١/ ١٧٤٤).

(٦) انظر تقريب التهذيب (ص: ٢٤٥/ ٢٤٥٦)، تهذيب التهذيب (٤/ ١٢٣/ ٢١٠).

(٧) التاريخ الأوسط (٢/ ٣٨٥/ ٢٩٦٩).

(٨) الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ٤٨٢/ ٨٤٤).

(٩) انظر تقريب التهذيب (ص: ٢٧١/ ٢٨٤٥)، تهذيب التهذيب (٤/ ٣٨٢/ ٦٥١).

وكان من أحزن أهل البصرة صوتاً وأرقهم قراءة غلب عليه الخير والصلاح حتى غفل عن الإتيان في الحفظ فكان يروي الشيء الذي سمعه من ثابت والحسن وهؤلاء على التوهم فيجعله عن أنس عن رسول الله ﷺ فظهر في روايته الموضوعات التي يرويها عن الأثبات واستحق الترك^(١).

١١. (عخ ٤) عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي المدني ضعيف من الرابعة مات في أول دولة بني العباس سنة اثنتين وثلاثين^(٢).

قال يحيى^(٣)، والنسائي^(٤): ضعيف، لا يحتج به.

وقال أبو زرعة وأبو حاتم: منكر الحديث^(٥).

وقال ابن حبان: كثير الوهم، فاحش الخطأ، فترك^(٦).

وقال الدارقطني: يترك، وهو مغفل^(٧).

١٢- (د) عباد بن عباد الرملي الأرسوفي، أبو عتبة الخواص، صدوق يهم، أفحش ابن حبان فقال: يستحق الترك، من التاسعة^(٨).

قال ابن حبان: كان ممن غلب عليه التقشف والعبادة حتى غفل عن الحفظ والإتيان فكان يأتي بالشيء على حسب التوهم حتى كثر المناكير في روايته على قلتها فاستحق الترك^(٩).

١٣- (د ق) عباد بن كثير الثقفي البصري، متروك. قال أحمد: روى أحاديث

كذب، من السابعة مات بعد الأربعين^(١٠).

(١) المجروحين لابن حبان (١/ ٣٧١/ ٤٩٥)

(٢) انظر ميزان الاعتدال (٢/ ٣٥٣- ٤٠٥٦/ ٣٥٤)، تقريب التهذيب (ص: ٢٨٥/ ٣٠٦٥).

(٣) الضعفاء الكبير للعقيلي (٣/ ٣٣٣/ ١٣٥٥).

(٤) الضعفاء والمتروكين للنسائي (ص: ١٨١).

(٥) الجرح والتعديل (٦/ ٣٤٧/ ١٩١٧).

(٦) المجروحين لابن حبان (٢/ ١٢٧/ ٧٢٢).

(٧) سؤالات البرقاني للدارقطني: (ص ٤٩).

(٨) انظر تقريب التهذيب (ص: ٢٩٠/ ٣١٣٤)، تهذيب التهذيب (٥/ ٩٧/ ١٦٣).

(٩) المجروحين لابن حبان (٢/ ١٧٠/ ٧٩٣).

(١٠) انظر تقريب التهذيب (ص: ٢٩٠/ ٣١٣٩)، تهذيب التهذيب (٥/ ١٠٠- ١٠١/ ١٦٩).

قال أحمد: هو أسوأ حالا من الحسن بن عمار، وأبي شيبة، روى أحاديث كذب لم يسمعها، وكان صالحا، قلت: فكيف روى ما لم يسمع؟! قال: البله والغفلة!^(١).

١٢. (ت) عبد الحكيم بن منصور الخزاعي أبو سهل أو أبو سفيان الواسطي متروك كذبه ابن معين من السابعة^(٢).

قال ابن حبان: كان شيئا مغفلا يحدث بما لا يعلم، لا يجوز الاحتجاج^(٣).
١٣. (ق) عبيدة وقيل: عبيس، بن ميمون التيمي، أبو عبيدة الخزاز البصري العطار، ضعيف، من السابعة، [الثامنة]^(٤).

قال ابن حبان: كان شيئا مغفلا يروي عن الثقات الأشياء الموضوعات توهما لا تعدما^(٥).

١٤. (ت ق) عمار بن سيف الضبي، أبو عبد الرحمن الكوفي، ضعيف الحديث، عابد، من الثامنة إلا أنه قديم الموت، مات بعد الستين ومائة^(٦).

قال ابن أبي حاتم: ضعفه أبو زرعة، وأبو حاتم^(٧). وقال أبو داود: كان مغفلا^(٨).
١٥. (ق) عون بن عمار القيسي أبو محمد البصري ضعيف من التاسعة مات سنة اثنتي عشرة^(٩).

وقال الساجي: صدوق فيه غفلة يهم^(١٠).

وقال ابن حبان: كانت فيه غفلة ورداءة حفظ فكان يرفع المراسيل وهو لا يعلم ويسند الموقوف من حيث لا يفهم؛ فبطل الاحتجاج به^(١١).

(١) الجرح والتعديل (٦/٨٤/٤٣٣).

(٢) انظر تقريب التهذيب (ص: ٣٣٢/٣٧٥٠)، تهذيب التهذيب (٦/١٠٨/٢١٩).

(٣) المجروحين لابن حبان (٢/١٤٤/٧٥١).

(٤) انظر تقريب التهذيب (ص: ٣٧٩/٤٤١٧)، تهذيب التهذيب (٧/٧٤/١٦١).

(٥) المجروحين لابن حبان (٢/١٨٦/٨٢١).

(٦) انظر ميزان الاعتدال (٣/١٦٥/٥٩٨٩)، تقريب التهذيب (ص: ٤٠٧/٤٨٢٦).

(٧) الجرح والتعديل (٦/٣٩٣/٢١٩١).

(٨) سؤالات أبي عبيد الأجرى للإمام أبي داود السجستاني (ص: ٨٥/٤١٧).

(٩) انظر تقريب التهذيب (ص: ٧٥٨/٥٢٢٤)، تهذيب التهذيب (٨/١٧٣/٣١٢).

(١٠) تهذيب التهذيب (٨/١٧٣/٣١٢).

(١١) المجروحين لابن حبان (٢/١٩٧/٨٤٤).

١٦. (ت ق) محمد بن أبي حميد إبراهيم الأنصاري الزرقى، أبو إبراهيم المدني، لقبه حماد، ضعيف، من السابعة^(١).

قال ابن حبان: كان شيخها مغفلاً يقلب الإسناد ولا يفهم ويلزق به المتن ولا يعلم فلما كثر ذلك في أخباره بطل الاحتجاج بروايته^(٢).

١٧. (ت ق) محمد بن مصعب بن صدقة القرقيسي، صدوق كثير الغلط، من صغار التاسعة، مات سنة ثمان ومائتين^(٣).

قال يحيى: لم يكن من أصحاب الحديث كان مغفلاً^(٤).

١٨. (ت س ق) محمد بن ميمون الخياط البزاز، أبو عبد الله المكي، أصله من بغداد، صدوق ربما أخطأ، من العاشرة مات سنة اثنتين وخمسين^(٥).

قال ابن أبي حاتم: سألتُ أبي عنه، فقال: كان أمياً مغفلاً، وقال النسائي: ليس بالقوي^(٦).

١٩. (عس) محمد بن يزيد بن سنان الجزري أبو عبد الله ابن أبي فروة الرهاوي ليس بالقوي من التاسعة مات سنة عشرين^(٧).

قال ابن أبي حاتم: سألتُ أبي عنه فقال: ليس بشيء، هو أشد غفلة من أبيه، مع أنه كان رجلاً صالحاً لم يكن من أحلاس الحديث، صدوق، وكان يرجع إلى سفر وصلاح وكان النفيلي يرضاه^(٨).

٢٠. (ت ق) موسى بن عبيدة بن نسيط الرَبْذِي، أبو عبد العزيز المدني، ضعيف ولا سيما في عبدالله بن دينار، وكان عابداً من صغار السادسة، مات سنة ثلاث وخمسين^(٩).

(١) انظر تقريب التهذيب (ص: ٥٨٣٦/٤٧٥)، تهذيب التهذيب (٩/ ١٨٤/١٣٢).

(٢) المجروحين لابن حبان (٢/ ٩٥٩/٢٧١).

(٣) انظر تقريب التهذيب (ص: ٦٣٠٢/٥٠٧)، تهذيب التهذيب (٩/ ٧٤٢/٤٥٨).

(٤) الجرح والتعديل (٨/ ٤٤١/١٠٢).

(٥) انظر ميزان الاعتدال (٤/ ٨٢٤٤/٥٣)، تقريب التهذيب (ص: ٦٣٤٥/٥١٠).

(٦) الجرح والتعديل (٨/ ٣٤٠/٨١).

(٧) انظر تقريب التهذيب (ص: ٦٣٩٩/٥١٣)، تهذيب التهذيب (٩/ ٥٦٢/٥٢٤).

(٨) الجرح والتعديل (٨/ ١٢٧).

(٩) انظر تقريب التهذيب (ص: ٦٩٨٩/٥٥٢)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٦٣٦/٣٥٦).

قال ابن حبان: كان من خيار عباد الله نسكا وفضلا وعبادة وصالحا إلا أنه غفل عن الإتيان في الحفظ حتى يأتي بالشيء الذي لا أصل له متوهما ويروي عن الثقات ما ليس من حديث الأثبات من غير تعمد له؛ فبطل الاحتجاج به^(١).

٢١. (خت د) هلال بن أبي هلال أو ابن أبي مالك وهو بن ميمون وقيل غير ذلك في اسم أبيه، أبو ظلال القسملبي البصري ضعيف مشهور بكنيته من الخامسة^(٢).

قال ابن معين^(٣)، والنسائي^(٤)، وأبو حاتم^(٥): ضعيف.

وقال ابن حبان: مغفل لا يجوز الاحتجاج به بحال^(٦).

٢٢. (بخ ت ق) يزيد بن أبان الرقاشي، أبو عمرو البصري القاص، زاهد ضعيف، من الخامسة، مات قبل العشرين^(٧).

قال ابن حبان: كان من خيار عباد الله من البكائين بالليل في الخلوات والقائمين بالحقائق في السبرات ممن غفل عن صناعة الحديث وحفظها واشتغل بالعبادة وأسبابها حتى كان يقلب كلام الحسن فيجعله عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو لا يعلم فلما كثر في روايته ما ليس من حديث أنس وغيره من الثقات بطل الاحتجاج به^(٨).

٢٣. (ق) يوسف بن محمد ابن المنكر التيمي، ضعيف، من السابعة^(٩).

قال ابن حبان: كان يوسف شيخا صالحا ممن غلب عليه الصلاح حتى غفل عن الحفظ والإتيان فكان يأتي بالشيء على التوهم؛ فبطل الاحتجاج به^(١٠).

(١) المجروحين لابن حبان (٢/٢٣٤/٩٠٧).

(٢) انظر تقريب التهذيب (ص: ٧٣٤٩/٥٧٦)، تهذيب التهذيب (١١/٨٤/١٤٢).

(٣) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤/٤٣/١٧٠٤).

(٤) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٦٠٦/١٠٤).

(٥) الجرح والتعديل (٩/٧٣/٢٨٦).

(٦) المجروحين لابن حبان (٣/٨٥/١١٤٨).

(٧) انظر تقريب التهذيب (ص: ٧٦٨٣/٥٩٩)، تهذيب التهذيب (١١/٣٠٩/٥٩٧).

(٨) المجروحين لابن حبان (٣/٩٨/١١٧٥).

(٩) انظر تقريب التهذيب (ص: ٧٨٨١/٦١١)، تهذيب التهذيب (١١/٤٢٢/٨٢٤).

(١٠) المجروحين لابن حبان (٣/١٣٥/١٢٣٥).

الخلاصة في مراتب الرواة:

يتضح من خلال دراسة الرواة المتكلم فيهم بسبب الغفلة في الكتب الأربعة أنهم على ثلاث مراتب:

المرتبة الأولى: رواة متفق على تركهم لعللٍ قاذحة كقبول التلقين.

المرتبة الثانية: رواة متفق على تضعيفهم لأسباب عدة، كانشغالهم في العبادة والتزهّد وعدم معرفتهم صنعة الحديث.

المرتبة الثالثة: وصفوا بوصفٍ من مراتب القبول إلا أنه يحتمل تفردهم بالرواية.

المطلب الثاني

رواية المغفل في الاعتبارات

يبنى الموقف العلمي في التعامل مع رواية المغفل في الاعتبار والاعتضاد، متكئاً ومعمداً على تحرير اطلاقات العلماء للغفلة، فعليه تكون رواية المغفل لها وجهان في الاعتبار:

الوجه الأول: لا يُعتبر ولا يُعتضد برواية شديد الغفلة، لأنها قاذحة في عدالته، أو ضبطه، وذلك لفحش غفلته، وعدم إدراكه لحديثه.

الوجه الثاني: يُعتبر برواية من كانت غفلته غير قاذحة، أو مقصورة على سجية فيه، أو خفة الضبط غير المؤثرة في التحمل والأداء.

المطلب الثالث

ما تختص به الغفلة، واسم رواية كثير الغفلة

من المعلوم أن للضببط مجرحات كثيرة ، فمتى ما اتصف الراوي بواحدة منها قَدَحَ ذلك في ضببطه، وهذه العلة قد تتشابه فيما بينها بجزء يسير ، وتختص كل واحدة منها بوصف لا يشاركها فيه علة أخرى ، لذا أورد ما تختص به الغفلة دون غيرها من مجرحات الضببط:

- (١) الغفلة قد تكون قادحاً في العدالة.
- (٢) الغفلة قد تكون حالة جبلية ملازمة، أو وقتية.
- (٣) تكون الغفلة في مجلس السماع .
- (٤) الغفلة قد تكون من قبل الراوي نفسه، وقد تدخل عليه بفعل غيره.
- (٥) يصعب معرفة وإدراك أين وقوع الخلل في رواية المغفل.

تسمية رواية كثير الغفلة:

إذا كان السبب في طعن الراوي كثرة غفلته، فإن حديثه يُسمى المنكر، وذلك عند من لا يشترط قيد المخالفة في المنكر^(١)، وجعل السيوطي حديث كثير الغفلة في نوع المتروك^(٢).

(١) قال ابن حجر : "فمن فحش غلظه، أو كثرت غفلته، أو ظهر فسقه، فحديثه منكر". نزهة النظر في توضيح نخبة (ص: ١١٣).

(٢) قال السيوطي: "فالحديث الذي لا مخالفة فيه، وراويه متهم بالكذب، بأن لا يروى إلا من جهته، وهو مخالف للقواعد المعلومة، أو عرف به في غير الحديث النبوي، أو كثير الغلط أو الفسق أو الغفلة يسمى المتروك". تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١/٢٨٠).

الخاتمة

أحمد الله وأشكره على أن يسر لي إتمام هذا البحث المتواضع ، ويحسن بعد هذا التطواف ، أن أكتب بعض النتائج ، وأقيد أهم الفوائد التي عنت لي من خلال ما رأيت وكتبت، وأرتبها على النحو التالي:

١. أن للعلماء اطلاقات متنوعة في الغفلة، فتارة يطلقونها على سلامة الصدر ولا يريدون بها قدح الراوي في حفظه وتارة يريدون بها الخلل الشديد في عقله، وأخرى يقصدون بها النقص الحاصل في ضبطه، فلكل نوع من هذه الأنواع حكم يختص به، فمنها ما يكون في أعلى درجات التوثيق، ومنها ما يكون جرح في العدالة .
٢. لم أقف على تعريف جامع لكل أنواع واطلاقات الغفلة عند العلماء، وأغلب من وقفت على تعريفاتهم يقصرها على خلل في الضبط فقط، وهذا قصور لغبة من وقع منهم الغفلة، إلا أنه يترتب عليه خلل في التعامل مع رواية المغفل بشكل عام.
٣. وقفت من خلال الدراسة على أن عمل علماء الحديث في قبول رواية المغفل وردّها ، هو ما يقرره المنطق العقلي في التعامل مع رواية المغفل.
٤. جميع الرواة المتكلم فيهم بالغفلة وهم من رواة الصحيحين، كان المقصود بها إما سلامة الصدر ، أو غفلته خفية مع كونه ضابط كتابه ، وهم جميعاً مجمع على توثيقهم عند العلماء .
٥. عبدالله بن صالح الجهني أجمع العلماء على أنه في مرتبة (صدوق) وهو ليس من رجال البخاري، وإنما أخرج له تعليقاً وذكرته للتنبيه.
٦. رواية المغفل في الاعتبار والشواهد على قسمين منها ما يعتبر به ويعتضد ، ومنها ما لا يعتبر بروايته ، وهو شديد الغفلة.
٧. يطلق العلماء على رواية شديد الغفلة اسم المنكر ، ويسمّيها السيوطي: المتروك .
٨. للغفلة بعض أوصاف تختص بها عن بقية المجرحات في الضبط:
 ١. ربما تكون الغفلة قدحاً في العدالة .
 ٢. قد لا يدرك المغفل أين وقوع الخلل منه؟
 ٣. قد تكون الغفلة من قبل الراوي ، وقد تدخل عليه .

ثبت المصادر

- الإبانة في اللغة العربية المؤلف: سلمة بن مُسلم العُوتبي الصُّحاري المحقق: د. عبد الكريم خليفة - د. نصرت عبد الرحمن - د. صلاح جرار - د. محمد حسن عواد - د. جاسر أبو صفية الناشر: وزارة التراث القومي والثقافة - مسقط - سلطنة عمان الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م عدد الأجزاء: ٤.
- الإرشاد في معرفة علماء الحديث المؤلف: أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني (المتوفى: ٤٤٤٦هـ) المحقق: د. محمد سعيد عمر إدريس الناشر: مكتبة الرشد - الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ عدد الأجزاء: ٣.
- الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات المؤلف: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد الناشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة.
- أساس البلاغة المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ) تحقيق: محمد باسل عيون السود الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- الأسامي والكنى المؤلف: أبو أحمد الحاكم المتوفى: ٣٧٨ هـ المحقق: يوسق بن محمد الدخيل الناشر: دار الغرباء الأثرية بالمدينة الطبعة: الأولى، ١٩٩٤ م عدد الأجزاء: ٤.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ) المحقق: علي محمد الجاوي الناشر: دار الجيل، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م عدد الأجزاء: ٤
- أصول السرخسي المؤلف: محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (المتوفى: ٤٨٣هـ).
- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال المؤلف: مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين (المتوفى: ٧٦٢هـ)

- المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد - أبو محمد أسامة بن إبراهيم الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م عدد الأجزاء: ١٢.
- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع المؤلف: عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن يحيى السبتي، أبو الفضل (المتوفى: ٥٤٤ هـ) المحقق: السيد أحمد صقر الناشر: دار التراث / المكتبة العتيقة - القاهرة / تونس.
 - بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز المؤلف: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى: ٨١٧ هـ) المحقق: محمد علي النجار الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.
 - تاج العروس من جواهر القاموس المؤلف: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الربيدي (المتوفى: ١٢٠٥ هـ) المحقق: مجموعة من المحققين الناشر: دار الهداية.
 - تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي) المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣ هـ) المحقق: د. أحمد محمد نور سيف الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق.
 - تاريخ أسماء الثقات المؤلف: أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداد البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (المتوفى: ٣٨٥ هـ) المحقق: صبحي السامرائي الناشر: دار السلفية - الكويت الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ - ١٩٨٤ عدد الأجزاء: ١.
 - التاريخ الكبير المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦ هـ) الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن عدد الأجزاء: ٨.

- تاريخ بغداد المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ) المحقق: الدكتور بشار عواد معروف الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت.
- تاريخ دمشق المؤلف: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ) المحقق: عمرو بن غرامة العمروي الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع عام النشر: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م عدد الأجزاء: ٨٠.
- تحرير تقريب التهذيب للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني تأليف: الدكتور بشار عواد معروف، الشيخ شعيب الأرنؤوط الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م عدد الأجزاء: ٤.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) حقه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي الناشر: دار طيبة عدد الأجزاء: ٢.
- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) المحقق: د. إكرام الله إمداد الحق الناشر: دار البشائر . بيروت.
- تقريب التهذيب المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) المحقق: محمد عوامة الناشر: دار الرشيد - سوريا.
- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول المؤلف: عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعي، أبو محمد، جمال الدين (المتوفى: ٧٧٢هـ) المحقق: د. محمد حسن هيتو الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.
- تهذيب التهذيب المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.

- تهذيب الكمال في أسماء الرجال المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبى المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ) المحقق: د. بشار عواد معروف الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.
- الثقات المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ) الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند.
- جامع الأصول في أحاديث الرسول المؤلف : مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى : ٦٠٦هـ) تحقيق : عبد القادر الأرنبوط - التتمة تحقيق بشير عيون الناشر : مكتبة الحلواني - مطبعة الملاح - مكتبة دار البيان.
- الجامع الصحيح المختصر المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي الناشر: دار ابن كثير، اليمامة - بيروت الطبعة الثالثة، ١٤٠٧ - ١٩٨٧ تحقيق: د. مصطفى ديب البغا أستاذ الحديث وعلومه في كلية الشريعة - جامعة دمشق عدد الأجزاء: ٦.
- الجامع الكبير - سنن الترمذي المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرَة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ) المحقق: بشار عواد معروف الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت.
- جامع بيان العلم وفضله المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ) تحقيق: أبي الأشبال الزهيري الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية.
- الجامع لعلوم الإمام أحمد - الرجال الإمام: أبو عبد الله أحمد بن حنبل المؤلف: خالد الرباط، سيد عزت عيد الناشر: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم - جمهورية مصر العربية الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م عدد الأجزاء: ٢٢.

- الجرح والتعديل المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ) الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- جمهرة اللغة المؤلف: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ) المحقق: رمزي منير بعلبكي الناشر: دار العلم للملايين - بيروت الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م عدد الأجزاء: ٣.
- الحطة في ذكر الصحاح الستة المؤلف: أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي (المتوفى: ١٣٠٧هـ) الناشر: دار الكتب التعليمية - بيروت.
- خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل المؤلف: حاتم بن عارف بن ناصر الشريف العوني الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع.
- الخلاصة في معرفة الحديث المؤلف: الحسين بن محمد بن عبد الله، شرف الدين الطيبي (المتوفى: ٧٤٣ هـ) المحقق: أبو عاصم الشوامي الأثري الناشر: المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع - الرواد للإعلام والنشر الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م .
- ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ) المحقق: بوران الضناوي / كمال يوسف الحوت الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م عدد الأجزاء: ٢.
- الرسالة المؤلف: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ) المحقق: أحمد شاكر الناشر: مكتبة الحلبي، مصر.

- سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ) المحقق: أحمد محمد نور سيف دار النشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م عدد الأجزاء: ١.
- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (المتوفى: ٢٧٥هـ) المحقق: محمد علي قاسم العمري الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.
- سير أعلام النبلاء المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م عدد الأجزاء: ٢٥.
- شرح علل الترمذي المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ) المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن.
- شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر المؤلف: علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ) المحقق: قدم له: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم الناشر: دار الأرقم - لبنان / بيروت.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ) حقيق: أحمد عبد الغفور عطار الناشر: دار العلم للملايين - بيروت.

- الصنائع والمؤلف: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ) المحقق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم الناشر: المكتبة العنصرية - بيروت عام النشر: ١٤١٩ هـ عدد الأجزاء: ١.
- الضعفاء. المؤلف: أبو جعفر، محمد بن عمرو بن موسى بن حماد، العُقيلي الحجازي المحقق: قسم التحقيق بدار التأصيل الناشر: دار التأصيل الطبعة: الأولى ٢٠١٣ عدد الأجزاء: ٤.
- الضعفاء والمتروكون المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ) المحقق: محمود إبراهيم زايد الناشر: دار الوعي - حلب الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ عدد الأجزاء: ١.
- علل الحديث ومعرفة الرجال المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ) المحقق: صبحي البديري السامرائي الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.
- العين المؤلف: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ) المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي الناشر: دار ومكتبة الهلال.
- غريب الحديث المؤلف: أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: ٢٢٤هـ) المحقق: د. محمد عبد المعيد خان الناشر: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن.
- الفائق في غريب الحديث والأثر المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ) المحقق: علي محمد البجاوي - محمد أبو الفضل إبراهيم الناشر: دار المعرفة - لبنان.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩.

- فتح المغيـث بشرح الفية الحديث للعراقي المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ) المحقق: علي حسين علي الناشر: مكتبة السنة - مصر الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م عدد الأجزاء: ٤.
- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعية المؤلف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني (المتوفى: ١٢٥٠هـ) .
- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قانيمار الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) المحقق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة.
- الكامل في ضعفاء الرجال المؤلف: أبو أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥هـ) تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة الناشر: الكتب العلمية - بيروت-لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- الكفاية في علم الرواية المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ) المحقق: أبو عبد الله السورقي ، إبراهيم حمدي المدني الناشر: المكتبة العلمية - المدينة المنورة.
- لسان العرب المؤلف: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: ٧١١هـ) الناشر: دار صادر - بيروت.
- لسان الميزان المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) المحقق: عبد الفتاح أبو غدة الناشر: دار البشائر الإسلامية.

- اللمع في أصول الفقه المؤلف: أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوفى: ٤٧٦هـ) الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الطبعة الثانية ٢٠٠٣ م - ١٤٢٤ هـ. عدد الأجزاء: ١.
- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ) المحقق: محمود إبراهيم زايد الناشر: دار الوعي - حلب.
- مجموع الفتاوى المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ).
- مجموع الفتاوى المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ) المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية عام النشر: ١٤١٦هـ/١٩٩٥م
- المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- المحلى بالآثار المؤلف: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ) الناشر: دار الفكر - بيروت الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ عدد الأجزاء: ١٢.
- المدخل إلى كتاب الإكليل المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ) المحقق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد الناشر: دار الدعوة - الاسكندرية.
- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ) المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت عدد الأجزاء: ٥.

- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير المؤلف: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ) الناشر: المكتبة العلمية - بيروت.
- المصطلحات الحديثية بين الاتفاق والافتراق المؤلف: د راوية بنت عبد الله بن علي جابر رسالة: دكتوراه في قسم الشريعة والدراسات الإسلامية، تخصص الكتاب والسنة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز بجدة . المملكة العربية السعودية إشراف: د فاتن بن حسن حلواني العام الجامعي: ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ م
- معجم اللغة العربية المعاصرة المؤلف: د أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل الناشر: عالم الكتب.
- معجم مقاييس اللغة المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ) المحقق: عبد السلام محمد هارون الناشر: دار الفكر.
- معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم المؤلف: أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي (المتوفى: ٢٦١هـ) المحقق: عبد العليم عبد العظيم البستوي الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة - السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ - ١٩٨٥.
- معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ) المحقق: نور الدين عتر الناشر: دار الفكر - سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت.
- المعرفة والتاريخ المؤلف: يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، أبو يوسف (المتوفى: ٢٧٧هـ) المحقق: أكرم ضياء العمري الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م عدد الأجزاء: ٣.
- المعلم بشيوخ البخاري ومسلم المؤلف: أبو بكر محمد بن إسماعيل بن خلفون (المتوفى ٦٣٦ هـ) المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن سعد الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى عدد الأجزاء: ١.

- مقدمة في أصول الحديث المؤلف: عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاري الدهلوي الحنفي (المتوفى: ١٠٥٢هـ) المحقق: سلمان الحسيني الندوي الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت - لبنان.
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ) الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت الطبعة: الثانية، ١٣٩٢ عدد الأجزاء: ٩.
- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي المؤلف: أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين (المتوفى: ٧٣٣هـ) المحقق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان الناشر: دار الفكر - دمشق الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ عدد الأجزاء: ١.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان الناشر: دار المعرفة - بيروت الناشر: دار المعرفة - بيروت. سنة النشر: ١٣٧٩ هـ.
- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) حققه علي نسخته مقروءة على المؤلف وعلق عليه: نور الدين عتر الناشر: مطبعة الصباح، دمشق.
- النهاية في غريب الحديث والأثر المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ) الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- هدي الساري (مقدمة فتح الباري) المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي الناشر: دار المعرفة - بيروت. سنة النشر: ١٣٧٩ هـ.